وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنــوان

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

– دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم علوم التسيير

تخصص : إدارة ماية

إعداد الطالبتين :

ريمة سعيدي

مريم بن مساس

أستاذ الإشراف:

. محصول نعمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: محصول نعمان	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنــوان

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

– دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم علوم التسيير

تخصص : إدارة ماية

إعداد الطالبتين :

ريمة سعيدي

مريم بن مساس

أستاذ الإشراف:

. محصول نعمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: محصول نعمان	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله رب العلمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا

محمد وعلى إله وصحبه أجمعين

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي فتحلنا أبو بالعلم ومنحنا عقلا استطعنا بفضله

إنجاز هذا العمل المتواضع متخطين كل العوائق والصعوبات

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير وخالص العرفان والتقدير

ونخص بالذكر مؤطرنا الأستاذ الفاضل

"محصول نعمان"

الذي تفضل

بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي أفادتنا

كثيرا

كما يسرنا أن نوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى

أساتذتنا الكرام على إرشاداتهم وآرائهم

وكل الأساتذة الذين درسونا طيلة مسار التكوين الجامعي

لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث

إلى كل أسرة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل: إدارة، أساتذة، عمال

ونتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيدو لو بكلمة طيبة

شجعتنا على المواصلة والمثابرة لإنجاز هذا العمل

وقبلوا بعد فالشكر الله و الحمد والله في الأول والأخير.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي وفقني الانجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه: إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار

والدي العزيز

إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية

إلي سندي وعوني في الحياة إخواني إخوتي الأعزاء إلى من تقسمنا معا هذا المشوار

صديقاتي الغاليات.

ريمة مريم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء شكر وعرفان	
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الاختصارات	-
قائمة الملاحق	-
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	08
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	08
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية	09
المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية	10
المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الاقتصادية	11
المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي	13
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	13
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	14
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي	15
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي	16
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	16

المطلب الثاني: أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي	17
المطلب الثالث: أركان تقييم الأداء المالي وأطرافه المستفيدة	18
المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي	20
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل	20
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل	24
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مردودية ونشاط المؤسسة	25
المطلب الرابع: المؤشرات الحديثة	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة	
تمهيد	33
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	34
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	34
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي	36
المطلب الثالث:أهداف التدقيق الداخلي	37
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي	38
المطلب الأول: خدمات التدقيق الداخلي	38
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي ومقوماته	39
المطلب الثالث: مقومات التدقيق الداخلي	40
المطلب الرابع: عناصر ووظائف التدقيق الداخلي	42

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة	44
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية	45
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	47
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار والكفاءة والفعالية	50
المطلع الرابع: علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي	53
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن- جيجل-	
تمهيد	57
المبحث الأول: تقديم المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-	58
المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن- جيجل-	58
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-	59
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-	60
المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-	62
المطلب الأول: نشأة وظيفة التدقيق الداخلي وأهدافها في المؤسسة ميناء جن جن-جيجل-	62
المطلب الثاني: أدوات وخطوات التدقيق الداخلي لمؤسسة ميناء جن جن-جيجل-	63
المطلب الثالث: مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة	67
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية في المؤسسة المينائية جن جن -جيجل-	67

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن- جيجل-	69
المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانيات المالية المختصرة وجدول حساب النتائج للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- لفترة (2020، 2022)	69
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة المينائية "جن جن -جيجل-	73
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين المردودية للمؤسسة المينائية جن جن - جيجل-	76
خلاصة الفصل	79
الخاتمة	81
قائمة المراجع	85
الملاحق	-
الملخص	-

قائمة الجداول

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2020 و 2021	69
02	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022	70
03	التغيرات التي حصلت في أصول الميزانية للمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	70
04	التغيرات التي حصلت في خصوم الميزانية للمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	71
05	جدول حسابات النتائج والتغيرات التي حصلت فيه للمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	72
06	التغيرات في رأس المال العامل للمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	73
07	التغيرات في الاحتياج رأس المال العامل للمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	74
08	التغيرات في الخزينة الصافية للمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	74
09	نسبة التمويل الخاصة بالمؤسسة المينائية جن جن ما بين(2020-2022)	75
10	نسبة النشاط الخاصة بالمؤسسة المينائية جن جن ما بين (2020-2022)	76
11	نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة المينائية جن جن ما بين(2020-2022)	76
12	نسب المردودية الخاصة للمؤسسة المينائية جن جن ما بين(2020-2022)	77

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع التدقيق الداخلي	37
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء "جن جن"	61

قائمة المختصرات

الاختصاص	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
FRN	Le fond de roulement	رأس المال العامل
BFR	Le besoin en fonds de roulement	احتياجات رأس المال العامل
BFRE	Le besoin en fonds de roulement d’exploitation	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
BFRHE	Le besoin en fonds de roulement Hors d'exploitation	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال
TN	Trésorier	الخزينة
IIA	Institute of InternalAuditors	معهد المدققين الداخليين

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	الميزانية الأصول للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2020
02	الميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2020
03	الميزانية الأصول للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2021
04	الميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2021
05	الميزانية الأصول للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2022
06	الميزانية الخصوم للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2022
07	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2020
08	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2021
09	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل– لسنة 2022

مقدمة

إن التطورات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية عبر العصور أدت إلى تغيرات جذرية في بنيتها وتكوينها، فمن المعروف أن المؤسسات كانت صغيرة جدا ومحدودة النشاط لكن نرى الآن شركات عملاقة تختص في عدة مجالات لمواكبة تحديات العصر الحالي الأمر الذي أدى إلى ظهور وظائف المستحدثة داخل هذه المؤسسات لأمور تنظيمية.

ولعل التدقيق الداخلي يعتبر أهم هذه الوظائف المستحدثة، حيث ظهر التدقيق الداخلي في و. م. أ بعد الأزمة الاقتصادية 1929 فرد المشرع الأمريكي لتعيين مدقق خارجي لتدقيق الحسابات وبالتالي أصبح على الشركات التعامل مع مكاتب التدقيق الخارجي ونظرا لارتفاع أسعارها مع الوقت تم تعيين مدققين داخليين يتقاضون أجر من المؤسسات ولهم نفس مهام المدقق الخارجي، وفي ذلك الوقت اقتصرت مهام المدقق الداخلي على مدى صدق البيانات واثبات الوضعية المالية للمؤسسة، تم توسيع مجال التدقيق الداخلي بعد إنشاء مكتب المدققين الداخليين سنة 1941 حيث يلعب هذا الأخير دورا هاما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحسن مؤشرات دالة عليه.

إن دراسة تأثير الأداء المالي للمؤسسة أثار اهتمام العديد من الباحثين كون هذا الأخير يمثل مفهوم جوهريا مهما تتجلى أهميته في إبراز نقاط القوة والضعف والمركز المالي المؤسسة والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها فهو يعكس قدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق أهدافها. وذلك من خلال فحص وتقييم أنظمة الرقابة داخل المؤسسة وتقييم مختلف العمليات والنشاطات الإدارية والتشغيلية والمالية والعمل على تحسينها وتدنية المخاطر والحد منها، إضافة إلى توفير المعلومات للإدارة حول السياسات والاستراتيجيات المتبعة ومدى تحقيقها الأهداف الموضوعة وكذلك العمل على تحقيق الكفاءة والفعالية داخل المؤسسة.

1- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل للتدقيق الداخلي دور في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الميناائية "جن جن" _جيجل_؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ما هو واقع ومكانة التدقيق الداخلي في المؤسسة الميناائية "جن جن"- جيجل-؟
- ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين التوازن المالي للمؤسسة الميناائية "جن جن" - جيجل-؟

– ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين المردودية للمؤسسة الميناائية "جن جن" –جيجل–؟

2– فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– للتدقيق الداخلي دور في تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسة الميناائية "جن جن"– جيجل–

– للتدقيق الداخلي دور في تحسين التوازن المالي للمؤسسة الميناائية "جن جن" –جيجل–

– للتدقيق الداخلي دور في تحسين المردودية للمؤسسة الميناائية "جن جن" – جيجل–

3– أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعنا يكون موضوع اهتمام جميع مؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.
- إظهار أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق أهدافه بالإضافة إلى دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

4– أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة عموما إلى:

- إظهار مفهوم الأداء المالي ومدى تأثره بعدة وظائف أخرى من بينها وظيفة التدقيق الداخلي.
- توضيح المفاهيم الأساسية حول التدقيق الداخلي.
- التعرف على المؤشرات وكيفية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

5– أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية.

أولا: الأسباب الموضوعية: تتمثل في:

- أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة ودورها في تحسين الأداء المالي.
- هذا الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا وهو "الإدارة المالية".
- حاجة المؤسسات الجزائرية إلى التدقيق الداخلي قصد تحسين الأداء المالي.

ثانيا: الأسباب الذاتية: تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- كثرة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع من خلال المراجع المتنوعة.

- الرغبة في التعرف على دور التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع في المؤسسة المينائية "جن جن"- جيجل-

2- **الحدود الزمنية:** لقد تم إجراء الدراسة في المدة الممتدة ما بين شهر أفريل إلى شهر ماي سنة 2023، وقد شملت هذه الفترة إنجاز دراسة تطبيقية ونظرية من خلال دراسة حالة بغرض الحصول على المعلومات.

7- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على منهجين أساسيين وهما المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، فهو مناسب لوصف الحقائق وشرح مكونات الموضوع.

أما فيما يخص أدوات جمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة المتعلقة بفترة السنوات المالية 2020،2021،2022 وهي القوائم المالية الأساسية للمؤسسة وتقارير التدقيق الداخلي التي تحصلنا عليها من داخل المؤسسة.

8- الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها والتي لها علاقة وإن جزئيا بموضوع دراستنا من أهمها ما يلي:

- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل " **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**" هذه دراسة عبارة عن رسالة ماجيستر، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فعالية وكفاءة الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والإفصاح وتقييم أداء الإدارة، وتوصلت الدراسة إلى هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطيني للأوراق المالية، كما توصلت إلى وجود علاقة كبيرة بين تقييم المخاطر وضبط الأداء المالي والإداري لشركات.

- دراسة محمد فهمي الجعبري، بعنوان" **دور التدقيق الداخلي في تخفيف أثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية**"، هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تخفيف أثار المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الأردنية من خلال تبيان دور المدقق الداخلي في ذلك وتوصلت لنتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر الكفاءات اللازمة في إدارة التدقيق الداخلي على تخفيف المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية.

- دراسة بونور جهاد، "**دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة**"، هذه دراسة عبارة عن رسالة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 20أوث 1955 سكيكدة، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم و تفعيل نظام الرقابة المالية في المؤسسة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة: يساهم المدقق الداخلي إلى حد كبير في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة المينائية لسكيكدة من خلال قيامه بتطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، دعم الحكومة، فمن أهم النتائج تتبع مهنة التدقيق الداخلي من الوظيفة الرقابية للإدارة وهي ضرورة تدعيم الحكومة في المؤسسات المختلفة وهي تهدف إلى تقويم الجوانب الرقابية في المؤسسة وتحسين أداء وظائفها المختلفة.

- دراسة مريم محمد شراب، بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في تقييم وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين**"، هذه الدراسة عبارة عن رسالة الماجستير في محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهمتها باستقلالية وفاعلية، إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين وكذا الوقوف على مدى التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية في فاعلة إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: يعتبر التدقيق الداخلي من أهم مكونات تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين، يتمتع المدققين الداخليين بالمعرفة الكافية بمعايير التدقيق، والمحاسبة الدولية الواجبة التي تساهم في تفعيل عمليات إدارة المخاطر في شركات التأمين.

- دراسة جودي محمد رمزي، بعنوان "**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، المعيار المحاسبي1لغرض القوائم المالية**"، هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلىالأداء المالي وبيان أهميته بالنسبة للمؤسسة وكذا عرض مختلف طرق تقييمه كما هدفت إلى معرفة أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على القوائم المالية ومدى تطابقها مع المعيار المحاسبي الدولي 1 وكان من أبرز نتائجها: تطبيق الشركات للنظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد بعيد مع متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي1، وعرض قوائم المالية أثر على عملية التقييم المالي للشركات.

- دراسة بوضياف صفاء، بعنوان" **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي**" ،هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج لتنبأ بالفشل المالي انطلاقا من مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تعبر عن عوامل حدوثه وتقييم قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية على التنبؤ بالفشل في قطاع الحليب ومشتقاته تم التوصل للنتائج التالية: يوجد تأثير جوهري لتغيير مؤشرات تقييم الأداء المالي الموزعة عبر مجموعة أساسية المتمثلة في السيولة، المردودية، المديونية والنشاط على وضعيات مؤسسات القطاع المدروس، تلعب المعلومات المالية دور هام في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات تعتبر كمدخلات أساسية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

9- صعوبات الدراسة

- قلة الدراسات السابقة التي ربطت متغيري الدراسة بشكل مباشر.

10- هيكل البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة واختيار صحة الفرضيات المقدمة قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تم التطرق إلى ثلاث مباحث حيث يضم المبحث الأول ماهية المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فخصص عموميات حول الأداء المالي، في حين يتناول المبحث الثالث تقييم الأداء المالي ثم المبحث الرابع مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني: تم التطرق إلى مساهمة الدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي، تناولنا من خلاله ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول ماهية التدقيق الداخلي أما المبحث الثاني أساسيات التدقيق الداخلي في حين المبحث الثالث بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث: الذي يمثل دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" –جيجل–

والذي سيتضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة في حين المبحث الثاني واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية "جن جن"–جيجل–أما المبحث الثالث والأخير إلى دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن"– جيجل–

الفصل الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تمهيد:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، ونظرا للبيئة المتغيرة والمملوءة بالمخاطر التي تعمل بها المؤسسة الاقتصادية، حيث اهتم العديد من الكتاب والمفكرين بتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعى تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

يعتبر الأداء المالي من بين متطلبات إدارة الشركات والمحيط الخارجي حيث أن الشركة في حالة التغيير المستمر بسبب علاقاتها مع الشركات الأخرى، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الاقتصاد الحالي، حيث يعتبر من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا إذ ينطوي على عديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة.وقد خصصنا فصلنا في ثلاث مباحث كانت عناوينها كالتالي:

- **المبحث الأول:** ماهية المؤسسة الاقتصادية؛
- **المبحث الثاني:** عموميات حول الأداء المالي؛
- **المبحث الثالث:** استخدام مؤشرات لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي لأي نشاط اقتصادي، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهومها وأهدافها، مع التطرق إلى وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

سنقوم في هذا المطلب بتعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها وأهميتها.

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت أراء الاقتصاديين حول ذلك، وفيما يلي بعض التعريفات:

- المؤسسة هي "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها."[1]
- تعرف المؤسسة الاقتصادية على "أنها المؤسسة الرأسمالية تكون متمثلة في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع."[2]
- تعرف أيضا: "المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج أو تبادل للسلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه."[3]

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تصنف المؤسسة الاقتصادية بخصائص سواء كانت في المجال الإنتاجي، القانوني، التنظيمي نلخصها في ما يلي:[4]

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلا أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- تمثل المؤسسة وجود ذمة وتعتبر مركز اتخاذ القرارات الاقتصادية وتمتلك القدرة على الإنتاج، حيث تنسق بين الإنتاج وتختار السلع التي ترغب بإنتاجها؛
- تكون بحوزة المؤسسة وسائل مادية ومالية وبشرية تحدد حجمها وقدرتها التنافسية وثم فإن تغيير هذه الوسائل يعتبر قرارا حاسما يتوقف عليه مستقبل المؤسسة؛

---

[1]- عمر الصخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الخامسة، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 24.

[2]- فوزي محيريق بن الجيلاني، **مدخل اقتصاد المؤسسة**،مطبعة الرمال، الجزائر، 2020، ص24.

[3] - بلقاسم سلاطنة وآخرون، **علم الاجتماع الإعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 88.

[4]- أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص15.

- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

3- أهمية المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسة الاقتصادية بأهمية بالغة سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي نذكر منها ما يلي:[1]

- المساهمة في زيادة الناتج القومي وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع؛
- الإسهام في تعزيز دور البرامج الإنمائية للدول النامية؛
- تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية ودعم سياسات الاكتفاء الذاتي؛
- المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية؛
- المساهمة في جذب المدخرات وتوفير فرص عمل متنوعة.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ونذكر منها ما يلي:[2]

1- الأهداف الاقتصادية:

يمكن جمع عدد الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

- تحقيق الربح؛
- تحقيق متطلبات المجتمع؛
- عقلانية لإنتاج.

2- الأهداف الاجتماعية:

تتمثل بعض الأهداف الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في ما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور؛
- إقامة أنماط استهلاكية معينة؛
- توفير تأمينات ومرافق للعمال.

---

[1] – سعيد عبد الحكيم، محصر مريم،، **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 29 – 30-10- 2017، ص6.

[2] – يوسف مسعداوي، **أساسيات في إدارة المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص38، 39.

3-الأهداف التكنولوجية:

بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي من خلال عملية البحث والتطوير ومدى تأثيرها على الإنتاج ورفع المردودية والإنتاجية فيها.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية

يعتمد نشاط المؤسسة على مجموعة من الوظائف الأساسية نذكر منها:[1]

1. **وظيفة الشراء:** تعرف وظيفة الشراء بأنها: "هي الوظيفة الوحيدة التي يمكنها الرفع من ربح المؤسسة دون أن يستلزم ذلك استثمارات مالية إضافية، بل يكفي من أجل ذلك أن يحس الشراء فقط. فوظيفة الشراء تكتسي طابعين: كمستهلك للموارد وكمكون لثروة.
2. **وظيفة الإنتاج:** يقصد بالإنتاج العمليات الصناعية والخدمية التي تحول المواد الأولية إلى سلع ملموسة أو غير ملموسة تامة الصنع وبالتالي يمكن القول بأن الإنتاج هو مجموعة العمليات الهادفة التي تعمل على تحويل المواد الأولية والمواد المساعدة باستعمال مدخلات أخرى (اليد العمالة، عمل الآلات والطاقة... إلخ) إلى منتجات نهائية من سلع وخدمات تكون مطلوبة من طرف زبائن المؤسسة وقادرة على إشباع رغباتهم.
3. **وظيفة التسويق:** هي عمليات تحليل، تخطيط، تنفيذ ورقابة البرامج التي تصمم لتحقيق التبادل المرغوب فيه مع العملاء وبغرض تحقيق مكاسب فردية أو مشتركة.[2]
4. **الوظيفة المالية:** الوظيفة الإدارية الخاصة بوضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات إنجازات المؤسسة إلى أقصى حد ممكن وذلك من أجل أنشاء القيمة الاقتصادية والثروة.
5. **وظيفة الموارد البشرية:** هي عبارة عن النشاط الخاص بتخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة أداء المجموعة الأنشطة والعمليات التشغيلية المختلفة المتعلقة بتسيير العنصر البشري المؤسسة.
6. **الوظيفة الإدارية:** وهي وظيفة تحتوي على مختلف المهام الإدارية اللازمة تحقق الهدف المنشود من طرف المؤسسة من تنظيم وتحكم الرقابة.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص71- 86.

[2]- عبد الغفار حلفي، رسمية قرياقص، **أساسات الإدارة و بيئة الأعمال**، دار مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية، 2004، ص223.

[3]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص95-107.

المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الاقتصادية

يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية عبر عدة أشكال مختلفة تظهر فيما يلي[1]:

- للشكل القانوني؛

- لطبيعة الملكية؛

- للطابع الاقتصادي.

1. التصنيف حسب الشكل القانوني: تتمثل في:

1.1 مؤسسات فردية: هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته حيث صاحب المؤسسة هو مسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

2.1 الشركات: وتعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح وخسارة وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين:

-شركات الأشخاص: كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية المحدودة؛

-شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.

2-التصنيف حسب طابع الملكية: وتنقسم إلى:

1.2 المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد (شركات، أشخاص، شركات أموال،...).

2.2 المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

3.2 المؤسسات العامة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا لا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك والأشخاص ينوبون عن الحكومة في تسيير وادارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وخيره وليس هناك أهمية كبيرة للربح وإنما تعمل من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة.

[1]-عمر الصخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 26-31.

3. تصنيف حسب طابع الاقتصادي: يمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:[1]

1.3 المؤسسات الصناعية: وتنقسم بدورها تبعا لتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

- **مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية:** كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات، ...الخ.
- **مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة:**كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود الخ.

2.3 المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

3.3 المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات خمسة ومؤسسات المفرق مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح ... الخ

4.3 المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي ...الخ

5.3 مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية

[1]– المرجع نفسه، ص ص 30،31.

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي يحظى بالكثير من الاهتمام في الشركات بكافة أنواعها وعلى كثرة الدراسات والبحوث التي تناولت هذا المفهوم فإن أغلب الباحثين يعبرون عنه من خلال النجاح الذي تحققه الشركة الذي يتمثل خاصة في أهدافها حيث يعكس الأداء المالي مدى قدرة الشركة على استغلال مواردها المتاحة بصورة تضمن لها القدرة على التنافس من أجل النمو والتطور والبقاء والاستمرارية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

سنتطرق في هدا المطلب إلى كل من تعريف وأهمية الأداء المالي.

1- تعريف الأداء المالي

قبل تطرق إلى مفهوم الأداء المالي سنتطرق إلى صيغة نهائية لتعريف الأداء بشكل محدد ودقيق.

يعرف الأداء على أنه " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد."[1]

ويعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية."[2]

ويعرف أيضا: "هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركة الناجحة تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركات أو الأسهم التي تشير إلى معاييرها المالية على الناجح من غيرها."[3]

وفي تعريف آخر يعد الأداء المالي: "مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وتحديد الاتجاهات التي استخداماته للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح اثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة."[4]

---

[1]– وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 38.

[2]– السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر الرياض المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

[3]–محمد محمود الخطيب، **الأداء وأثرها على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص45.

[4]–علا تعيم عبد القادر، وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص251.

2- أهمية الأداء المالي:

وتظهر أهمية الأداء المالي من خلال ما يلي:[1]

- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته؛
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

المؤسسة وخلال قيامها بنشاطاتها المختلفة تتعرض إلى عدة مشاكل وصعوبات تحول دون القيام بأداء ووظائفها كما ينبغي منها والتي تنقسم إلى عوامل خارجية وداخلية نوضحها في ما يلي:[2]

1- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة ومن أهمها نجد :

- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذي القرارات بشكل جيد؛
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة؛
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛
- درجة المركزية وحجم المؤسسة؛
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.

2- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما توقع النتائج المستقبلية لها ومحاولة إعطاءها خط لمواجهتها والتقليل من أثارها وتشمل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.

---

[1]-فلاح حسن حسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص234.

[2]- بن عمر عبد العالي، **دور نظام معلومات محاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017، ص 70.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

النسب المالية لا تعني شيء بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع المعايير أو النسب الأخرى، حيث أن هذه المقارنة على ما تعنيه كل النسب التي تم استرجاعها فيما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي كالآتي:[1]

1-المعايير التاريخية:

وتكون مستمدة من فعالية المنشأة ذاتها إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة التي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2- المعاير القطاعية (الصناعية):

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكثر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعة دوريات خاصة أن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشأة موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي...الخ.

3-المعايير المطلقة:

وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسب ذات العلاقة في منشأة معينة.

4-المعايير المستهدفة:

وهي تعني نسب تستهدف إدارة المنشأة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة وتبرر أوجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1]- فلاح حسن حسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 238.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

يمثل تقييم الأداء المالي مكانة هامة في الاقتصاديات وركزت عليه عدة دراسات وأبحاث محاسبية وإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق الأهداف والتعرف على اتجاهات الأداء فيها.

المطلب لأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

سنقوم في هذا المطلب إلى كل من تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي.

1. تعريف تقييم الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة لتقييم الأداء المالي كون أن الباحث يعرف وجهة النظر التي ينظر إليها لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

تقييم الأداء هي" استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات."[1]

عرف تقييم الأداء المالي: "هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك على مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه،"[2]

ويعرف أيضا:" تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة ومدى إشباع منافع قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة."[3]

[1]– دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد04، جامعة ورقلة، 2006، ص41.

[2]– عبلة لمسلف، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد51، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2019، ص 218.

[3] –دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص41.

2. أهمية تقييم الأداء المالي:

يحظى تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة في المؤسسة ومن بينها نذكر:[1]

- يبين تقييم الأداء المالي قدرة المؤسسة على تنفيذ ما تم التخطيط له من أهداف وذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة أو الفعلية مع المستهدف منها أو مع ما تم التخطيط له والكشف عن الانحرافات واقتراح وتقديم المعالجات اللازمة لها مما يعزز من أداء المؤسسة؛
- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن النمو أو التطور الذي حققته المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الفوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد بالفائدة؛
- يساعد تقييم الأداء المالي على تحقيق الأهداف المحددة في المخطط والبرامج والميزانيات؛
- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة تحت تصرف المؤسسة؛
- يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى المؤسسات لاحتوائها لتطوير أدائها المالي.

المطلب الثاني: أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي

1. أهداف تقييم الأداء المالي

يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة وتنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفصلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى.

---

[1]– جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية ، دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2015، ص94.

[2]– نجوة فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف**، دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 02، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020، ص57.

2. مراحل تقييم الأداء المالي

من أهم المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي نذكر:[1]

- **مرحلة التخطيط:** ويتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم التقديرية وتحديد أدوات التقييم التي يتم استخدامها؛
- **مرحلة مقارنة النتائج:** ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط والهدف من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا؛
- **مرحلة بعد مقارنة النتائج:** ويتم فيها تحيد الانحرافات وأسبابها ومعالجتها.

المطلب الثالث: أركان تقييم الأداء المالي وأطرفه المستفيدة:

سنتطرق في هذا المطلب إلى أركان تقييم الأداء المالي وأطرافه المستفيدة.

أولا: أركان تقييم الأداء المالي:

يرتكز تقييم الأداء على الأركان الأساسية التالية:[2]

1. وجود أهداف محددة مسبقا:

فعملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا،وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

2. قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا لسرعة القرارات الخاصة بها.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية ،وجعلها قادرة على مجابهة الأخطار قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات الأزمة التي تحول دون وقوعها.

---

[1] – مشعل جهز المطيري، **تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ،2011، ص 18.

[2] –الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة 2009– 2013**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص ص 3، 4.

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك بالأداء المحقق بالهدف المخطط لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب لذي يجب أن يكون في الوقت المناسب،ومحددا يوضح نوع التصحيح المطلوب، أخد بالاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

ثانيا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي:

تتمثل الأطراف المستفيدة من التقييم الأداء المالي فيما يلي:

الإدارة: من الطبيعي أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تحدد أهداف المنشأة من خلال الحصة السوقية، النمو في قيمة المبيعات أو الوحدات، والعائد على الاستثمار ويهتم بهده المعلومات بشكل كبير المديرين ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث أن هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات، بشكل خاص من تقارير المنشأة المالية السنوية (الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر).

- **حملة الأسهم العادية:** وهم ينقسمون إلى ثلاث فئات:
- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم.
- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون بإنجاز الربح لتحقيق النمو المستقبل في الإيرادات، وتعظيم رأس المال.
- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، عوائد والمخاطر لبدائل الاستثمارية.
- **حملة الأسهم الممتازة:** وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.
- **حملة السندات:** مثل الأفراد، المصارف أو المنشآت المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مدفوعات مقسوم الأرباح، اقتراض المنشأة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.
- **مانحي الائتمان والمصرفيون:** وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المنشآت اي أنهم يتأكدون في حقيقة الأمر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانة لمتطلباتهم على المنشأة، المحللون الماليون، استشاريون، والمضاربون في سوق الأسهم وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المنشآت بموجب كشف المركز المالي (الميزانية المالية) مع تقييمها في سوق الأوراق المالية

- **اتحادات التجارة:** وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.[1]

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يتم التمييز بين نوعين من مؤشرات تقييم الأداء المالي تتمثل في مؤشرات التقليدية المعدة على الأساس الاستحقاق ومؤشرات الحديثة، سنتطرق في هدا المبحث على المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.

يتم الاعتماد على ثلاث عناصر وتشمل رأس المال العامل، احتياج في رأس المال والخزينة ونسب السيولة.

1. تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة

بعدأن تطرق المحلل المالي بصياغة الميزانية المختصرة لعناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

أ. رأس مال العامل(FRN):

يعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمةعلى الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة.[2]

ويمكن حسابه بطريقتين:

من أعلى الميزانية:

يحسب من خلال الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حيث أن:

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة +الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل.

من أسفل الميزانية:

يحسب من خلال الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

حيث أن:

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + القيم المحققة + القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال.

---

[1]–فلاح حسن عداي الحسني، ومؤيد عبد الله الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 239، 240.

[2]–جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات**، رسالةماجستير، كلية علوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 89.

✓ **الحالات الممكنة لرأس المال العامل:**

من الممكن أن نصادف ثلاث حالات في رأس المال العامل تتمثل فيما يلي:[1]

- **رأس المال العامل موجب (FRN > 0):** يشير ذلك إلى التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل، حيث يدل على تمكن المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **رأس مال العامل معدوم(FRN=0):** يعني أن المؤسسة في حالة توازن أمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيقه فائض.
- **رأس المال سالب(FRN< 0):**يعني أن المؤسسة فاشلة في تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

ب. احتياج في رأس المال العامل(BFR): يؤدي عدم التوافق بين معياري السيولة والاستحقاق إلى ظهور احتياجات لرأس المال وتكون بصدد احتياجات لرأس المال العامل عندما تكون الموارد الدورية (بدون ديون مالية) غير كافية لتغطية الأصول الدورية.

ويتشكل من مكونين:

- الاحتياجات رأس المال للاستغلال؛
- الاحتياجات رأس المال خارج الاستغلال.

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:** يمثل الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال والموارد الدورية الاستغلال.
- **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:** يمثل الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج للاستغلال والموارد الدورية خارج الاستغلال.[2]

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياج في رأس المال العامل= احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال خارج الاستغلال

[1]– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **تسير المهني الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2016 ، ص 83.

[2]– خميسي شيخة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 75،76.

- ✓ **الحالات الممكنة للاحتياج في رأس المال العامل:**

من الممكن أن نصادف ثلاث حالات للاحتياج في رأس المال العامل تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ **احتياج رأس المال العامل موجب (BFR > 0):** هذا يعني أن الاستخدامات تفوق الموارد وفي هذه الحالة فإن القروض القصيرة لا تغطي احتياجات الدورة ومنه فالمؤسسة بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية الجزء المتبقي.

احتياج رأس المال العامل معدوم(BFR=0) : في هذه الحالة الاحتياجات مغطاة بواسطة القروض.

- ✓ **احتياج رأس المال العامل سالب (BFR< 0):** هذا يعني وجود فائض في الموارد وعليه فإن القروض القصيرة الأجل تغطي كل احتياجات الدورة ويبقى هناك فائض يمول جزء من الأصول الثابتة،أي أن المؤسسة لها إمكانية تسديد التزاماتها اتجاه الديون القصيرة في موعدها،وتنشأ هذه الحالة عندما تكون سرعة دوران المخزونات كبيرة جدا وفترة الائتمان التي يمنحها الموردون تفوق تلك التي تمنحها المؤسسة لزبائن.

ج. **الخزينة الصافية (TN):** هي مجموعة الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة لمدة استغلالية، أي مجموعة الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة أن تستخدمها فورا، تعتبر الخزينة كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع من خلالها مواجهة ديونها من تواريخ استحقاق.

ويمكن حسابها بإحدى الطريقتين التاليتين:

طريقة 1:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

طريقة 2:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياج في رأس المال العامل

[1]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، الدار المحمدية العامة، الجزائر،2001، ص50.

- **الحالات الممكنة للخزينة:**

إن نشاط المؤسسة الاقتصادية قد يصادف ثلاث حالات الخزينة تبرز فيما يلي:[1]

- ✓ **الخزينة الموجبة (FRN> BFR)**: هذا يعني أن الوضع جيد ومريح للمؤسسة ويعني أن هناك توازن مالي (الهيكل المالي للمؤسسة متوازن).
- ✓ **الخزينة معدومة (FRN = BFR)**: هذا يعني أن الخزينة الصافية معدومة أي أن البنية المالية للمؤسسة في حالتها المثلى.
- ✓ **الخزينة السالبة**(FRN < BFR) : هذا يعني أن الخزينة الصافية سالبة،أي أن رأس المال غير كافي لتمويل الاحتياجات وعدم الكفاية هذه تؤدي إلى لا توازن مالي، ينجم عنه إفلاس المؤسسة وتكون هذه الحالة نتيجة لعوامل داخلية كسوء استخدام الموارد المالية المتاحة أو عوامل خارجية كمرحلة ركود اقتصادي أو السببين معا.

2. تقييم الأداء المالي وفق النسب المالية:

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[2]

2-1-تقييم الأداء المالي وفق نسب السيولة:

نسب السيولة وهي الأنسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل وتتمثل نسب السيولة فيما يلي:[3]

أ. نسبة التداول:

وهي أقدم النسب وأشهرها وأكثرها انتشارا وهي النسبة الأولى التي تدرس لقياس المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل بسرعة ودون التي أية أعباء بإضافية.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

[1]– جمال الدين كعواش، **تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، دراسة حالة ولاية جيجل**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2010، ص 162.

[2] –مبارك سلوس، **التسيير المالي**، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 44.

[3]–مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 130.

ب. نسبة السيولة السريعة:

وهذه النسبة أكثر تشداد من نسبة التداول إذ أنها تركز فقط على الأصول سريعة التداول مثل النقدية وشبه النقدية عند المقارنة بين الأصول والخصوم المتداولة وبالتالي تستبعد الأصول المتداولة تعرضها للانخفاض في قيمته وأكثر احتجاجا للوقت للتحويل إلى نقدية.

ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:[1]

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة

ج. نسبة السيولة الجاهزة

ويهتم البعض بهذه النسبة لأن مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة= النقدية / الخصوم المتداولة

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل:

يقيس لنا الهيكل المالي مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية باعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات ومن أهم هذه النسب نجد:

- **نسبة التمويل الدائم:**

انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد والاستخدامات الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذه العنصرين، وإذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة:[2]

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

وهذا يدل على انعدام رأس المال العامل الصافي أو الدائم، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح وتكون في أمان فيجب أن تكون النسبة أكبر من 1 وخاصة في المؤسسات ذات المخزونات والحقوق المعتبرة حسب طبيعة نشاطها وذلك حتى تتمكن من تغطية مخزوناتها التي تكون مدة بقائها في المؤسسة أقرب إلى السنة.

- **نسبة التمويل الذاتي:**

وهي مكملة للنسبة الأولى وتحسب بالعلاقة:

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة

[1]– أحمد الجعيري وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة والتوزيع، عمان،2007، ص ص 191، 192.

[2]– ناصر دادي عدون، **التحليل المالي تقنيات مراقبة التسيير** ، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 ، ص53 .

وتعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وإذا كانت تساوي1 فإن رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس المال العامل الصافي، وفي حالة ارتفاع هده النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة، ودائما يجب أن لا يتجاوز رأس المال العامل الصافي حدا معينا.

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تغطية احتياجاتها المالية.

وتحسب كما يلي:[1]

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة /مجموع الخصوم

- **نسبة تغطية المصاريف المالية:**

تبين هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية.

ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي الصافي

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مردودية ونشاط المؤسسة:

سنقوم من خلال هدا المطلب بالتطرق إلى مؤشرات تقييم مردودية ونشاط المؤسسة والمتمثلة في نسب المردودية ونسب النشاط.

1. تقييم الأداء المالي وفق نسب المردودية:

تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها. وتتمثل نسب المردودية فيما يلي: [2]

أ. المردودية الاقتصادية

تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة مدى قدرة وفعالية المؤسسة وتكوين مستقلة عن النظام الجبائي ونظام التمويل.

وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول الاقتصادية

[1]– زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 42 .

[2]– خميس شيخة، المرجع السابق، ص ص 98،99.

ب. المردودية المالية:

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة المالية الصافية بعد طرح المصاريف المالية والضرائب على أرباح الشركات.

وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ج. الرافعة المالية:

تبين أكثر المديونية على الأموال الخاصة تتوقف الرافعة المالية فقط على الهيكلة المالية للمؤسسة لهذا الغرض يكفي تبيان المردودية المالية بالنسبة للمردودية الاقتصادية نضع إذن:

$$م.إ = \frac{ن ص + د ف}{إ:(د + أ خ)}$$

أين **المردودية المالية** = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{نتيجة صافية + ديون}}{\text{الأموال الإجمالية}}$

الأموال الإجمالية × مردودية اقتصادية = ن ص + د ف = ن ص = أ إ × م إ− د ف،

حيث تصبح العلاقة:

المردودية المالية = $\frac{م\,إ \times أ\,إ - د\,ف}{أ\,خ} = \frac{م\,إ \times (خأ + د)}{أ\,خ}$

م م = $\frac{م\,إ \times أخ}{أ\,خ} = \frac{م\,إ \times د - د\,ف}{أ\,خ} = م\,إ + \frac{د}{أ\,خ}(م\,إ - د\,ف)$

وبأخذ بعين الاعتبار على أرباح الشركات تصبح مردودية مالية.

م م = **[** إم = $\frac{د}{أ\,خ}$ (م إ +ف)] (1− ن ص أ)

إذن:

مردودية مالية = مردودية اقتصادية مضاف أليها أثر الرفع المالي.

$\frac{د}{أ\,خ}$ (م إ +ف) أي م م = م إ + ر م

2. تقييم الأداء المالي وفق نسب النشاط والتغطية:

1. تقييم الأداء المالي وفق نسب النشاط:

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارة مواردها في تحقيق أكبر حجم من المبيعات ومن أهم نسب هذه المجموعة نجد:[1]

أ. **معدل دوران الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق المبيعات.

وتحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول

ب. **معدل دوران الأصول الثابتة:** يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال واستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

وتحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / صافي الأصول

ج. معدل دوران الأصول المتداولة: يشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويشير المعدل المرتفع للنسبة إلى كفاءة.

ويحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

د. معدل دوران المدينون: يقيس مدى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة التخصص.

ويحسب كما يلي:

معدل دوران المدينين = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المديونية

هـ. **معدل دوران المخزون:** ويقيس عدد المرات التي تم فيها بيع المخزون خلال السنة ويحسب حسب العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون

[1]–صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المئوية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد8،العدد02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2021، ص 224،225.

2. نسب التغطية:

تعمل هذه النسب على إيجاد العلاقة بين التزامات المشروع وقدرته على تسديد الأعباء المالية الثابتة كالأقساط والفوائد كما تبين درجة الخطر المالي الذي يمكن أن يواجه المشروع ويهتم بهذه النسبة المقرضين والمالكين على حد السواء ويمكن استخدام المؤشرات التالية لقياس هذه النسب.وتتمثل نسب التغطية فيما يلي:[1]

أ. **معدل تغطية الفوائد:**

وتقيس لنا المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته، المحققة لمواجهة تكلفة الفوائد خلال العام.

يمكن احتساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على الفوائد السنوية الخاصة بها.

معدل تغطية الفوائد = الأرباح قبل والفوائد الضرائب / مبلغ الفوائد المستحقة للدفع

ب. **معدل خدمة الدين طويلة الأجل:**

وتقوم هذه النسبة بمعرفة إمكانية المشروع في الإيفاء بالتزاماته تجاه خدمة القروض طويلة الأجل ويمكن احتسابها كما يلي:

معدل خدمة الديون طويلة الأجل = صافي الربح بعد الضريبة + الاستهلاك + مخصص إطفاء الديون / خدمة القروض طويلة الأجل

ج. **نسبة التغطية الشاملة:**

تقيس هذه النسبة إمكانية المشروع على تسديد جميع الالتزامات السنوية الناجمة عن عمليات الافتراض أو التأجير أو دفع مستحقات حملة الأسهم الممتازة أو فوائد السندات وتعد مقياس شامل بين القدرة على الوفاء بالتزاماته التعاقدية الناجمة عن التمويل من خارج المشروع.

وتحسب النسبة كما يلي:

نسبة التغطية الشاملة = التدفق النقدي المتولد من العمليات/ إجمالي الالتزامات الناجمة عن التمويل الخارجي

ونقصد بالتدفق نقدي المتولد عن العمليات: صافي الربح + ضريبة + الفوائد + الاستهلاك + أقساط التأجير التمويلي.

أما الالتزامات فيمكن حسابها كما يلي:

1-دريد كمال آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص ص102،104.

الفائدة + أقساط التأجير التمويلي + أرباح الأسهم ممتازة+أقساط ديون /**1**–نسبة الضريبة

المطلب الرابع: المؤشرات الحديثة:

يتم الاعتماد على هذه المؤشرات في إثبات صحة النتائج المالية للمؤسسة وهي:[1]

1. القيمة الاقتصادية المضافة:

من وجهة نظر اقتصادية الشركة التي تخلق قيمة اقتصادية هي الشركة التي يكون العائد على رأس المال أكبر من كلفة الفرصة البديلة وتعد القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي كما أنه معيار جيد لربط الأداء لخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

قيمة الاقتصادية المضافة: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة– كلفة رأس المال * مبلغ الاستثمار

وتمثل الحالات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة في:

- إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من كلفة الاستثمار لقيمة موجبة سوف يزيد من تأثيره الإيجابي في ثروة المساهمين.
- إذا كان الفرق سالب فالتأثير سلبي على ثروة المساهمين.

2. القيمة السوقية المضافة:

هي الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، وهي تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق قيمة لثروة المساهمين ولذلك فإن هذا المعيار مقياس للشركاء الناجمة التي تحقق قيمة سوقية مضافة.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركة –القيمة الدفترية لحقوق المالكين

[1]–عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**،الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 136.

3. عائد التدفقات النقدية من الاستثمار:

يقدم هذا المؤشر في شكل نسبة محاسبية، باعتباره أنه يتم الحصول على مكونه من الكشوف المحاسبية لتشكل علاقة بين الأموال المستثمرة والنتيجة المصاحبة لها، بحيث يمكن من خلالها معرفة معدل العائد الناجم عن تلك الأموال المستثمرة[1].

وتحسب بشكل التالي:

عائد التدفقات النقدية من الاستثمار = النتيجة الصافية / رأس المال

4. الربح المتبقي: يقيس نتيجة المؤسسة بحساب الفرق بين المبيعات وتكاليفها الخاصة يضاف لهذه الأخيرة المصاريف المالية الداخلية المرتبطة بالأصول

[1]–هواري سوسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء للمؤسسات في منظور خلق القيمة**، مجلة الباحثون، العدد07، جامعة ورقلة، 2010، ص ص 56،58.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية ذو أهمية كبيرة في المجتمع وهذا ما جعلها تشغل حيزا هاما في عدة دراسات ولعل أهم جانب يتم التركيز عليه هو الأداء المالي لها والذي يعتبر عملية التعرف على مدى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة التي تمكن من تحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل، لذا تهتم المؤسسة بتقييم أدائها المالي الذي يساعدها في اتخاذ قراراتها كونه يعتبر أداة رقابية، تسمح بالتعديل والتصحيح من خلال جمع البيانات ومعلومات الإحصائية وهذا بالاعتماد على أسس معينة متمثلة في القوائم المالية والنسب والمؤشرات المالية المختلفة، تساعد متخذي القرار على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني :أساسيات التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل كل مؤسسة حيث يلعب دورا هاما في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة كما يلعب التدقيق الداخلي دورا هما في كل الوظائف إدارة المخاطر والرقابة الداخلية واتخاذ القرارات وعليه تم تقسيم هذا الفصل نحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي؛

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي؛

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية و تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية مستقلة داخل المؤسسة حيث تكمل أهميته في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية وتحسين النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من خلال الوقوف على نقاط الضعف والقوة في هاته النسب والمؤشرات وعليه تناولنا في هذا المبحث النقاط التالية :

- مفهوم التدقيق الداخلي؛
- أنواع التدقيق الداخلي؛
- أهداف التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف وخصائص وأهمية التدقيق الداخلي.

1- تعريف التدقيق الداخلي:

لابد من التطرق أولا لمفهوم التدقيق قبل إعطاء تعريف للتدقيق الداخلي.

- وقد عرف التدقيق بأنه:" إجراءات منظمة الأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية،الأدلة المتعلقة بالأرصدة الاقتصادية والأحداث، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الأرصدة ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين."[1]

- يعرف التدقيق الداخلي: "بأنه نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل مؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل القابلة الأخرى."[2]
- ويعرف أيضا بأنه: "أن التدقيق الداخلي وسيلة تقييم لعملية تدفق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها وكمالها، ويتم التحقق من ذلك عن طريق التحقق من توافر التجانس الذاتي، والمتبادل للبيانات." [3]
- وهناك من يعرف التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية. وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذي السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية."[4]

---

[1]– هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 20.

[2]–مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص 20.

[3]– أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 28.

[4]– حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، المكتبة العصرية، 2008، ص130.

1- خصائص التدقيق الداخلي

تتمثل خصائص التدقيق الداخلي في النقاط التالية:[1]

- **نشاط تقييمي مستقل:** يعني أن يكون المدقق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وأن يتبع إداريا على مستويات الهيكل التنظيمي في الشركة مثل لجنة الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- **نشاط استشاري:** حيث يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تزويد إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والدراسات والاستشارية والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
- **نشاط تأكيدي:** بناء نتائج تقدير المخاطر، يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية أدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث يطمئن بأن المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة مفهومة، ويتم التعامل معها بشكل مناسب.
- **نشاط موضوعي:** أي أن يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله دون تحيز أي طرف قد يكون له مصلحة في نتائج عملية التدقيق الداخلي، بحيث على المدقق الداخلي أن يمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الإثبات وتقييم النتائج.

2- أهمية التدقيق الداخلي

يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما داخل المؤسسات ويمكن حصر أهميته في النقاط التالية[2]:

- توافر جميع آلات الضمان المهمة لاستمرار الشركة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة وله دورا ما في تحسين الإدارة والمسألة المالية وغير المالية إذ أن الدقيق الداخلي نشاطا محوريا لتوفير ضمانات لمجلس الإدارة و لجنة التدقيق والمدير التنفيذي وأصحاب المصلحة بأن الشركة تدار بشكل فعال.
- يلعب المدقوق الداخلون دورا هاما في تقييم فاعلية أنظمة الرقابة والمساهمة في استمرارية هذا النظام وذلك بسبب ارتباطه بأعلى مستويات التنظيم مما يعطيه سلطة أكبر في اتخاذ القرار.
- خفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين عملية التخطيط وتقليلا.
- تحليل نقاط القوة والضعف في الشركة مع مراعاة الثقافة التنظيمية والقرارات الإدارية وما يرتبط بها من فرص وتهديدات لغرض تحسينها وتحليل إذا ما كانت إدارة المخاطر قادرة على وضع العمل لإدارة الأموال بطريقة فاعلية وكفؤة.
- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن الحكومة كمجلس الإدارة و لجنة التدقيق أو الإدارة العليا عند الضرورة لضمان تصميم و تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية كفؤة.

---

[1]- لخضر لوصيف، **نحو تحسين جودة الدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحكومة الشركات**، دراسة عينة لشركات مساهمة (SPA)،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 136.

[2]- محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، **التدقيق الداخلي في الشركات العامة وفق معايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار عشار الأكاديمية(IAG) لنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص ص 17، 18.

- استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي من خلال توجيه للاستفسارات المناسبة للأفراد المناسبين ضمن القسم والتي يمكن أن يحصل بواسطتها على معلومات مفيدة تساعد في فهمم بيئة الشركة وتحديد وتقييم مخاطر التدقيق والتأكد.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

لتدقيق الداخلي عدة أنواع وهي كما يلي:

1. **تدقيق الالتزام:** هذا النوع من التدقيق يتعلق بالحصول على أدلةتدقيقية وتقييمها من أجل تحديد مدى إدعاء بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة ذات العلاقة وهذه القواعد أو القوانين أو الشروط قد تكون مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة.
2. **تدقيق التشغيلي:** هذا النوع من التدقيق يتضمن الحصول على الأدلة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية للمنشأة وتقييمها من أجل الحكم على كفاءة وفعالية الأنشطة مقارنة مع الأهداف المحددة، ثم تقديم التوصيات التي يرها المدقق ضرورية.[1]
3. **التدقيق المالي:** يهدف إلى تحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول، وفق درجة المخاطرة، يتم تحديد نوعية التدقيق مسبقا أو لاحقا.

تخضع العمليات المالية للتدقيق المستندي والتي تقوم على:

- التأكد من أن الصرف يتماشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها
- التأكد من إجراءات الصرف التثبيت؛
- المراجعة المستندية لعملية الصرف؛
- التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف.

4. **تدقيق نظام المعلومات:**إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو تحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء تقارير مالية وتشغيلية في الوقت المناسب والصحيح الكاملة والمفيدة[2].
5. **تدقيق الأداء:** إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفاعلية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين ويقوم هذا النوع من التدقيق بفحص شامل لإجراءات وأساليب الإدارة ويكون ذلك من خلال:

- **تقييم الأداء:** حيث توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات وتقدير التقارير والتوصيات لمعالجتها.
- **الحكم على الكفاية وترشيد النفقات:** وذلك من خلال حصر أي ضياع من استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاءة الإنتاجية.

[1]– علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، الطبعة الخامسة، مكتبة طريق العلم، عمان، 2015، ص30.

[2]– خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 57، 58.

6. **التدقيق البيئي:** يهدف إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المنشأ والحفاظ على أنظمة البيئة وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهورها، فعلى التدقيق الداخلي أن يتأكد من المنشأة عملت إلى اعتماد مظاهر البيئة الأساسية وإمكانية السيطرة عليها لتحسين الأداء البيئي مستقبلا.[1]

الشكل (1)

أنواع التدقيق الداخلي

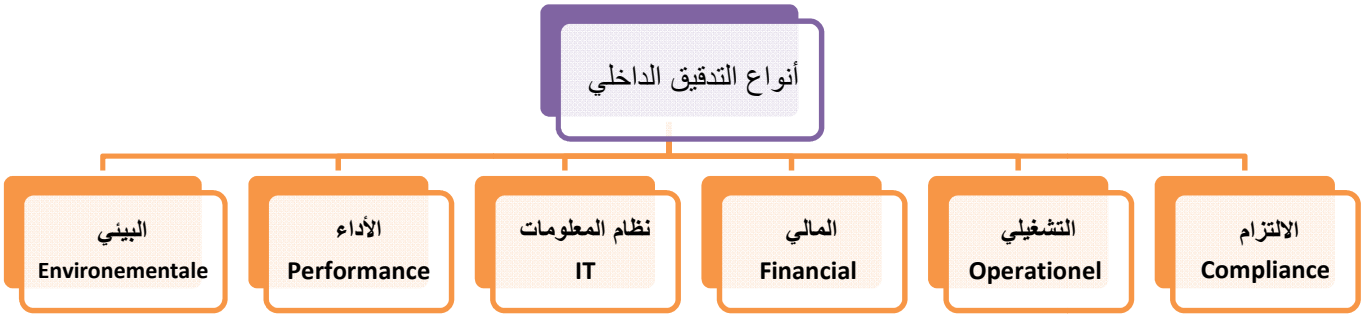

المصدر:طلال محمد علي الحجاوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي

يمكن تلخيص أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي:[2]

1. مراجعة متأنية وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية على العمليات، والعمل على جعلها فعالة بتكلفة أقل.
2. التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة من قبل الإدارة .
3. تحديد الأهداف التي تعظم المنافع من استخدام الأساليب الطرق المناسبة في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة.
4. التحقق من وجود الحماية الكافية للأصول وإمكانية الاعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة.
5. تطوير نظام العمل في المنشاة ونظام الرقابة الداخلية من خلال التوصيات لتحسين أداء الموظفين.

[1]– طلال محمد علي الحجاوي، وآخرون، **معايير التدقيق الداخلي للحد من الغش والاحتيال و مدى الالتزام بها**، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع،عمان،2019، ص 63.

[2]–خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 162.

المبحث الثاني: الأساسيات التدقيق الداخلي

من أجل قيام التدقيق الداخلي بمهامه على أكمل وجه يقوم على عدة مقومات، كما يتبع معايير من أجل تقديم خدمات مثلى في المؤسسة حيث سنعرضها في هذا الفصل لتعرف أكثر عليها.

المطلب الأول: خدمات التدقيق الداخلي

تتمثل الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي فيما يلي:[1]

1. **خدمات وقائية:**

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي فالمنشأة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهدر "الإسراف" وحماية السياسات المختلفة في الشركة " الإدارية/ الإنتاج/ المالية..." من تحريفيها أو تغييرا دون مبرر.

2. **خدمات تقييمية:**

تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع، وقد يستخدم المراجع الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون معا لما في ذلك من تيسير لمهمة كل منهما.

3. **خدمات إنشائية:**

وهي التي تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي للإدارة الشركة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة سواء كانت هده الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

4. **خدمات علاجية:**

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير مراجعته والخاصة بإصلاح أي أخطاء علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع.

ومما لا شك فيه أن مختلف هذه الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي أو يساهم فيها تتم بسبب الآتي:

- وجود المراجع الداخلي طول الوقت داخل المشروع ومعايشته للمشاكل الداخلية في المنشاة.
- وجود المراجع الداخلي يتم بصورة منتظمة على مدار العام و بصورة شاملة لكافة العمليات.

[1]– محمد السيد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص 127– 128.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

سنتطرق في هذا المطلب إلى معايير ومقومات التدقيق الداخلي.

1- معايير التدقيق الداخلي

يصنفها معهد الدقيقين الداخلين إلى صنفين نذكر منها ما يلي:

1- 1 معايير الصفات:

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربع معايير رئيسية صادرة عن معهد المدققين الداخلين والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الدين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يلي:

- **معيار 1000:** الغرض من مسؤوليات القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسميا في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في شركة.
- **معيار 1100:** الاستقلالية والموضوعية للأنشطة التدقيق الداخلي وأداء الأنشطة وفي إبداء الرأي النهائي للمدققين الداخلين.
- **معيار 1200:** البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبدل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
- **معيار 1300:** جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم والتحسين.[1]

2- 2 معايير الأداء:

وهي المعايير التي تضبط تقييم أداء نشاط تدقيق وجودة مخرجاته ويتم تطبيقها على كافة أنشطة تدقيق الداخلي وهي سبع معايير تتمثل في:

- **معيار 2000:** إدارة نشاط التدقيق وهي من مهام مدير دائرة التدقيق الداخلي في شركة ومن واجب هذه الدائرة انجاز أعمالها بكفاءة و فعالية عاليتين لتحقيق أهداف الشركة في تحسين الربحية وزيادة العائدات للمنشأة.
- **معيار 2100:** طبيعة عمل التدقيق الداخلي: من الصفات المتأصلة في نشاط التدقيق تركيزه على التقويم المستمر وإعطاء تقارير تبعا بما يتعلق بالرقابة داخل المنشأة.
- **معيار 2200:** تخطيط مهام النشاط.
- **معيار 2300:** أداء نشاط التدقيق على المدققين الداخليين تحضير كافة التفاصيل الخاصة بعملهم وتسجيلها وتحليلها لكي تكتمل مهمة التدقيق.
- **معيار 2400:** إيصال نتائج التدقيق الداخلي، في الوقت المناسب للمعنيين في المنشأة.
- **معيار 2500:** متابعة النتائج وهي من مهام مدير دائرة التدقيق الداخلي في الإشراف على عمليات التدقيق الداخلي من أجل ضبط العمل وإيصال تقارير نهائية للإدارة المعنية بذلك.

[1]- هيثم ممدوح العابدي، **نمر الحميد السلفيات دور الحاكمية المؤسسة لشركات في تطوير معايير التدقيق الدولية**، دار المنظومة، المجلد 19، العدد 02، جامعة عين الشمس،عمان، 2015، ص 194.

- **معيار 2600:** قبول الإدارة للمخاطر، إذ يجب على مدير التدقيق الداخلي مراجعة مستوى المخاطر الذي تقبل به إدارة المنشأة، وإذا كان على أعلى من المستوى وفق الوضع المالي لشركة عندها عليه إبداء الرأي لمجلس الإدارة وطرح الحلول المناسبة.[1]

المطلب الثالث: مقومات التدقيق الداخلي

تتمثل هذه المقومات في العناصر الأساسية التالية:[2]

1- تخصيص قسم مستقل للتدقيق الداخلي

يعتبر استقلال القسم التدقيق الداخلي من أهم الدعائم التي تجعل لعمل هذا القسم قيمة وفائدة وتتمثل الضمانات التي يجب أن تتوفر من أجل تحقيق استقلالية هذا القسم في:

1.1. تعيين المدقق الداخلي:

لأنالتدقيق الداخلي يمثل أداة رقابة وجدت لخدمة إدارة المؤسسة وليس لخدمة الغير لذلك فإن الإدارة هي المسؤولة عن تعيين المدقق الداخلي، ممثلة في مجلس الإدارة أو المدير العام ضمانا للاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها المدقق، حيث أن ترك سلطة التصديق النهائي لتعيين أو عزل رئيس قسم التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة من شأنه أن يساهم في تدعيم المدقق، وتحريره من الضغوط النفسية والاعتبارات الشخصية التي قد يوليها رئيسه المباشر.

مما سبق نلخص إلى المعيار الخاص بتعين المدقق الداخلي وذلك على النحو التالي:

" يتم تعيين المدقق الداخلي بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة نفسه، وليس من أي جهة أخرى".

2.1 فصل المدقق الداخلي:

يمكننا أن نلخص معيار فصل المدقق الداخلي على النحو التالي:

- يتم فصل أو نقل المدقق الداخلي بناءا على قرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة بناءا على توصية من رئيس قسم التدقيق الداخلي.

3.1 التبعية الإدارية للمدقق الداخلي:

يتعين أن يكون المدقق الداخلي مسؤولا أمام رئيس قسم التدقيق الداخلي الذي يتبع بدوره لرئيس مجلس الإدارة ويقدم إليه تقريره، ولا يكون مسؤولا أمام رئيس الحسابات أو المراقب المالي أو يكون له علاقة بالإدارة التي يتوقع أن تقع في نطاق فحصه.

---

[1]- جمال محمد يونس الزعبي، **أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، عمان، 2019، ص20.

[2]- ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، دار الجامعية، 2006، ص ص 92-94.

4.1 عدم القيام بالأعمال التنفيذية:

يتعين على المدقق الداخلي أن يدرك أن وظيفته تمثل وظيفة استشارية وليست تنفيذية. لذلك فالمدقق الداخلي لا يباشر سلطة مباشرة على الأشخاص الدين يراجع أعمالهم.

2- توفير الأفراد المؤهلين للقيام بالتدقيق الداخلي:

للقيام بالعملية التدقيق الداخلي وفقا للمعايير المعتمدة يجب تزويد أقسام التدقيق الداخلي بأفراد من دون الكفاءة والخبرة المطلوبة مع مراعاة توفير عنصر اللياقة ومتانة الخلق لأن عمله يستلزم الاتصال بجميع العاملين ونقص أي عنصر يؤدي إلى عدم سير التدقيق بالطريقة سليمة.

3- وجود نظام جيد للرقابة الداخلية:

إن مجال عمل المدقق الداخلي يجب أن يتضمن فحص وتقييم مدى سلامة وفعالية نظام الرقابة المعمول بها ويتم ذلك من خلال:[1]

- ضمان الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد الموضوعة
- حماية الأصول وكافة الموجودات في المؤسسة من خلال تقييم طرق حماية لأصول والتحقق من وجود تلك لأصول

الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد: يجب على المدقق الداخلي تقييم مدى اقتصادية وفعالية استخدام الموارد.

4- وجود نظام جيد للتقارير:

يجب أن يتوفر للمدققين الداخليين الاستقلال في الرأي، وأن تترك لهم الحرية في عرض ما قد يبدو لهم من ملاحظات (في تقارير مكتوبة)، وترفع هذه الملاحظات إلى إدارة المؤسسة للاطلاع وإصدار التعليمات.

وعلى ذلك يجب أن يتصف التقرير الجيد بخصائص نذكر منها ما يلي:

- **المنفعة:** يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة، ولذا يجب أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.
- **الشكل الملائم:** يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدا.
- **الهوية المحددة:** التقرير الجيد يجب أن يشتمل على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين (اسم المؤسسة، اسم القسم أو الإدارة...) وأرقام الصفحات وتاريخ التقرير إلخ.
- **الثبات:** يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة وفترات زمنية ثابتة ويجب على المدقق إتباع ما يلي:

- القيام بمناقشة توصيات التدقيق مع المسؤولين عن النشاط الذي تم تدقيقه قبل إصدار التقرير النهائي؛
- إعداد تقرير شامل لكل النتائج التدقيق والتوقيع عليه من قبل المدقق؛
- أن يتضمن التقرير الرأي الفني للمدقق الداخلي؛

[1]- ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص ص97-112.

- أن يتضمن التقرير توصيات المدقق التي تشير إلى اقتراح الإجراءات المصححة الواجب اتخاذها.

المطلب الرابع: عناصر ووظائف التدقيق الداخلي

سنتطرق في هذا المطلب بالتعرف على عناصر ووظائف التدقيق الداخلي.

1. عناصر التدقيق الداخلي:

إن أداء وتنفيذ التدقيق الداخلي وتحقيقها لأهدافها ووظائفها وخدماتها يرتبط ارتباطا مباشرا بمجموعة من العناصر أو الأركان تتلخص في الأتي:[1]

أ. **الفحص والتدقيق:** يعتبر الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة المعلومات المالية والمحاسبية من حيث:

– الدقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا؛

– التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية المدين والدائن ؛

– مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الرئيسية في التدقيق.

إن عنصر التحقيق كما أنه من عناصر التدقيق الداخلي فهو من عناصر التحقق أيضا في التدقيق الخارجي مع الأخذ في الاعتبار أن التدقيق الداخلي تتبع أسلوب التدقيق الكامل لجميع العمليات أما التدقيق الخارجي فيتبع فيها أسلوب التدقيق بالعينات.

ب. **التحليل:** يتمثل هدا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط القوة والضعف فيها ويستخدم المدقق الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية التحليل هذه منها أدوات التحليل المالي والمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المنشأة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى الشركة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

ج. **الالتزام:** يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المنشأة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء وتنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال، وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر من عناصر التدقيق الداخلي فمن حق المدقق عند الحاجة الاستعانة ببعض القوانين في المنشأة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها.

[1]– السيد محمد، **المعايير والقواعد المراجعة والرقابة المالية**، دار النشر الكتاب الحديث، عمان، 2008، ص 144.

د. **التقييم:** ويتمثل هدا العنصر في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أساس أن دور المدقق الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

– مدى كفاءة السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف؛

–مدى فاعلية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف؛

– يكون هذا التقييم يهدف؛

– ترشيد الموارد مستقبلا؛

– تطوير وتحسين مستوى الأداء في المشروع.

د. **التقرير:** يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عن الآتي:

- المشاكل التي تواجهها وأسبابها؛
- نقاط القوة والضعف في السياسات والإجراءات؛
- التوصيات المناسبة لعلاج نقاط القوة والضعف هذه وحل أي مشاكل؛
- النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة التدقيق الداخلي لتنفيذ ما جاء بالتقرير من توصيات وأراء وملاحظات وتحفظات. [1]

2. وظائف التدقيق الداخلي:

تنقسم وظائف التدقيق الداخلي إلى الوظيفتين التاليتين:[2]

أ. **وظيفة الفحص:** يعني مفهوم الفحص تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي :

–دقة تطبيق الرقابة المحاسبية ومن إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية؛

–اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ والوظيفة المحاسبية؛

–تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله بما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

[1]– المرجع نفسه، ص 146.

[2]– أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 31–32.

ب. وظيفة التقييم: وتعد وظيفة التقييم امتداد لتدقيق الأحداث المالية لذا فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة وعليه فإن تحقق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي عن طريق الخريطة التنظيمية وليس على أساس التقارير المالية.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين الأداء الكلي للمؤسسة من خلال الرقابة لكل الوظائف كما هناك وظائف تعمل على تحسين الأداء فبالتالي التدقيق الداخلي يحسن في الأداء المالي من خلال هذه الوظائف ويتم ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها.

1-1 مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

1. مفهوم الرقابة الداخلية

أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي تعريفا للرقابة الداخلية بأنها مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من نقدية وغيرها، وضمان الدقة الحسابية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات، وعلى هذا الأساس لقد كان الهدف من هذا التعريف هو: حماية أصول المنشأة والتأكد من الدقة الحسابية للبيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات.[1]

2. أهداف الرقابة الداخلية

مما تقدم يتضح أن أهداف الرقابة الداخلية تطورت وأصبحت تهدف إلى تحقيق ما يلي:[2]

- الحماية التامة لأموال المؤسسة وأصولها، والعمل على حسن استغلالها؛
- التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والتي تحتوي عليها القوائم المالية ودقتها؛
- تخفيض التكاليف والارتقاء بالكفاية الإنتاجية؛
- الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة .

[1]– محمد فضل مسعد،خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 192.

[2]–حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، الجزء الأول، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان،2009 ، ص275.

2- خطوات وأساليب تقييم الرقابة الداخلية:

سنقوم في هذا المطلب إلى خطوات وأساليب الرقابة الداخلية.

1.2 خطوات تقييم الرقابة الداخلية:

يمكن أن يقوم مدقق الحسابات بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المنشأة محل الفحص من خلال الخطوات التالية:[1]

الخطوة الأولى: فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية:

يجب على مدقق الحسابات أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية المحاسبي وأساليب الرقابة عن طريق الاستفسار من الأشخاص في المستويات المختلفة داخل المنشأة، وكذلك الرجوع إلى المستندات التي توصف نظام الرقابة الداخلية، والوظائف للحصول على فهم كاف لهيكل لنظام الرقابة الداخلية يستطيع مدقق الحسابات استخدام العديد من الأساليب مثل قوائم الاستقصاء، خرائط التدقيق وغيرها.

الخطوة الثانية: تحديد مخاطر الرقابة

ويمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة ويجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، كذلك يجب أن توثق مواطن القوة والضعف في ما يسمى أوراق التدقيق الجسر، وقد سميت بذلك لأنها تربط نتائج التقييم النظام بإجراءات اللاحقة للتدقيق وقد نص المعيار 400 على أنه عند تطوير خطة التدقيق الشاملة، على المدقق تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية.

الخطوة الثالثة: اختبارات الالتزام

تهدف هذه الخطوة الاختبارات لتتحقق من أن أساليب الرقابة في المنشأة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وأن الموظفين في المنشأة ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة. ويجب على إدارة المنشأة أن تحث الموظفين على الالتزام بهذه الإجراءات والأساليب عن طريق تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم، لكي يكون على علم تام بمسؤولياته وما هو المطلوب منه.

2-1- أساليب الرقابة الداخلية

تهتم اختبارات الالتزام بالدرجة الأولى بثلاثة عوامل من أساليب الرقابة:

- تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية، قبل أن يتقرر الاعتماد على أساليب الرقابة الداخلية ومن ثم تخفيض اختبارات التحقق يجب أن يكون قد الالتزام بالإجراءات المعدة مقدما. ومن أمثلة اختبارات الالتزام فحص عينة من صور وفواتير البيع للتأكد من أن منها قد وقعت بما يفيد اعتماد الائتمان.

[1]-غسان فلاح المطائة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2006، ص ص 214، 215.

- جودة تنفيذ إجراءات الرقابة وحتى مع تنفيذ إجراء الرقابة، فقد يكون الضروري أنجزته بطريقة معينة لأنها هي الطريقة الصحيحة. ويمكن اختبار جودة إجراءات الرقابة، على سبيل المثال بمناقشة مدير الائتمان عن المعايير التي استخدمتها عند اعتماد المبيعات العاجلة وفحص تفاصيل المستندات
- الأفراد الذين يقومون بإجراء الرقابة: يجب أن يكون الشخص المسؤول عن إجراء الرقابة مستقل عن الوظائف التي لا يجوز ضمها إلى عمله وذلك لتصبح الرقابة فعالة. ويتحقق ذلك عن طريق الفصل بين الواجبات، والمثال على ذلك، هو تقسيم الواجبات بين تداول المتحصلات النقدية وتسجيل العمليات في دفتر يومية المقبوضات النقدية وأستاذ مساعد حسابات العملاء ويمكن اختبار التوقيعات على المستندات لتحديد الأفراد الذين أنجزوا الإجراء المعين.بالإضافة إلى تشجيع الإدارة على الالتزام بمتطلبات نظام الرقابة الداخلية إلا أنه يجب على مدقق الحسابات التحقق من جدية تطبيق النظام للتأكد من صحة الالتزام بهذه الإجراءات، يمكن لمدقق الحسابات اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة المؤيدة بمستندات عن طريق أخذ عينة من هذه المستندات بواسطة الطرق الإحصائية ومن الممكن أن تكون خطوات اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة على النحو التالي: [1]

- أن يتم تحديد أهداف التدقيق؛
- أن يتم تعريف و تحديد مجتمع الدراسة؛
- أن يحدد الصفات المراد اختبارها والانحرافات عنها؛
- أن يتم تحديد حجم العينة؛
- أن يقوم باختبار العينة؛
- أن يتم فحص إجراءات الرقابة؛
- و الخطوة الأخيرة تقييم أدلة الإثبات.

2-2- العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

يمكن حصر اهتمام المدقق الداخلي بعملية الرقابة الداخلية في النقاط التالية:[2]

- تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف الفرعية هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتعتبر وظيفة الرقابة للمدير والتي يشاركه بفاعلية في انجاز المدقق الداخلي ضمانا لأداء الوظائف الفرعية الأخرى.
- قيام المدقق الداخلي بمختلف تطبيقات التدقيق " تدقيق العمليات، الأداء، الالتزام بالسياسات...." يكون لغرض تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

[1]- مرجع نفسه، ص216.

[2]- عبد الواحد محمد، **محاولة التقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص30.

- قيام المدقق الداخلي بتزويد الإدارة بالمعلومات الرقابية خاصة أن هذا الأخير يمتاز بالاستقلالية عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة فالمدقق الداخلي يتأكد من تطابق الأداء المخطط و هذا ما يؤكد على اعتماد إدارة المؤسسة على التدقيق الداخلي لتحقق الأداء.
- عمل المدقق الداخلي داخل المؤسسة يجعله قريب من السجلات المالية، وعلى دراية كاملة نسبيا بالمشاكل التي تسمى المؤسسة، هذا الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات وإتمام عمليات الرقابة.

نستنتج من كل ما تطرقنا إليه في العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي أن هدا الأخير ما هو إلا أداة من أدوات الرقابة الداخلية يكون الغرض منه التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة ولإجراءات المتبعة، ورفع التقارير إلى الإدارة عن نقاط الضعف والانحرافات أيضا يهدف التدقيق الداخلي إلى قياس مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

سنقوم في هذا المطلب بتعريف إدارة المخاطر وأهدافها وخطواتها.

1- تعريف إدارة المخاطر

عرفها معهد المدققين الداخليين الدوليين بأنها عملية تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد الوحدات الاقتصادية بتأكيد معقول في ما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية المخطط لها، وتمكن إدارة المخاطر من تحديد المخاطر المتعلقة بأهداف الوحدات الاقتصادية، وتحليلها وتقييمها حسب حجم تأثيرها على الوحدات الاقتصادية واطلاع الإدارة العليا التي أحيانا تقبل درجة معينة من هذه المخاطر، في حين يتم مناقشة المخاطر غير المقبولة بين التدقيق الداخلي والإدارة التنفيذية يتم عرضها في تقرير مجلس الإدارة لإيجاد الحلول المناسبة.[1]

2- خطوات عملية إدارة المخاطر

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- **التحضير:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي يعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار العملية وأجندة التحليل.
- **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية. عند التعرف على المشكلة ومصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

---

[1]– خلدون عودة الله، عبد الله البطوش، **دور لجان التدقيق في تحسين كفاءات التدقيق الداخلي للإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، 2015، ص33.

[2]– كمال محمود جبرا، **تأمين وإدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 238-243.

- **التعرف على المخاطر:** ويتم ذلك عن طريق:
  - التحديد المعتمد على الأهداف
  - التحديد المعتمد على السيناريو
  - التحديد المعتمد على التصنيف

- **مراجعة المخاطر الشائعة:** في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.
- **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها.
- **إدارة المخاطر واستمرارية العمل:** على كل مؤسسة أن تقبل مستوى معين من المخاطر (مخاطر متبقية) بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط للاستمرار على العمل وُجِدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر.
- **قياس الخطر:** هناك عدة طرق لتصنيف المخاطر ولقياسها تقوم بها مؤسسات مختصة, كما تتبنى البنوك وشركات التأمين مقاييسها الخاصة للمخاطر وعندما تكون فرص الاستثمار عالية المخاطر, فإن ذلك لا يعني عدم إقبال الناس عليها إذا أمكن قياسها وقابلها عوائد مجزية بالقدر الذي يرون أنه ملائم لمستوى تلك المخاطر.
- **قياس بعض العوامل المؤثرة في درجة الخطر:** توجد عدة عوامل تؤثر في درجة الخطر, بعض هذه العوامل يصعب قياسها ولكنها تتميز بالثبات في جميع الحالات والأوقات وبعضها الآخر يمكن قياسها كميا.
- **الإقدام على اتخاذ القرارات:** تختلف القرارات الناتجة باختلاف الفهم والإدراك لمعنى كلمة الخطر, ولذلك قد يخضع شخصان مختلفان لنفس الموقف (الخطر) ولكن إدراكهما للخطر بالنسبة لهذا الموقف يختلف باختلاف إدراكهما الشخصي ومعارفهما التعليمية.

3- أهداف إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر إلى تحقيق النقاط التالية:[1]

- الحفاظ على أصول وسمعة المؤسسة: حيث أن عملية إدارة المخاطر في المؤسسة تعمل على تحديد وتحليل التهديدات المحتملة والفرص المحتملة للمؤسسة وذلك من خلال استباق المخاطر بدلا من الخضوع والتأثر بها وهذا ما يساهم في الحفاظ على قيمة وأصول وسمعة المؤسسة.
- ضمان اتخاذ القرارات والعمليات المساعدة على تحقيق الأهداف: تهدف عملية إدارة المخاطر لتحديد الأحداث والمواقف التي يمكن أن تأثر على انجاز هدف من أهداف المؤسسة والسيطرة على هذه

[1]– عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم إدارة مخاطر وانعكاسه الداخلية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 98.

المخاطر مما يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها, كما تساعد عملية إدارة المخاطر في إعطاء الإدارة وجهة نظر موضوعية حول التهديدات والفرص المحتملة للمؤسسة مما يساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

- تعزيز التنسيق بين أنشطة المؤسسة وقيمتها: تنشأ مناظر كثيرة بسبب عدم التنسيق بين قيمة المؤسسة والقرارات المتخذة يوميا وهذا ما يمكن أن يسبب مخاطر عديدة مما سيؤثر على مصداقية المؤسسة.
- توعية عمال المؤسسة حول المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسة: وذلك عبر تحفيزهم على المشاركة في إيجاد الحلول والوعي بالمخاطر الملازمة لنشاطهم.

4- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

تطرق معهد المدققين الداخليين IIA لهذا الموضوع وأصدر وثيقة تحدد موقفه بشأن دور التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر على مستوى الشركة ككل، حيث أشار أن التدقيق الداخلي من خلال دوره التأكيدي والاستشاري يساهم بشكل فعال في إدارة مخاطر الشركة وقسم هذا الدور إلى:[1]

- **الدور التأكيدي للتدقيق الداخلي:** وفيه يقوم التدقيق الداخلي بتقديم التأكيدات فيما يتعلق بـ:

- إعطاء ضمان بأن العمليات التي تستخدمها الإدارة لتحديد المخاطر عامة فعالة في عملية إدارة المخاطر؛
- توفير ضمان بأن المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح؛
- مدى فعالية تقييم المخاطر والتقرير عنها؛
- مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

- **الدور التخصصي والوقائي للتدقيق الداخلي:** وفيه يقوم المدقق الداخلي بـ:

- مساعدة الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر؛
- تقديم الاستشارة للإدارة فيما يخص طريقة الاستجابة للمخاطر؛
- ترتيب الأنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تطوير إطار إدارة المخاطر والمحافظة عليه؛
- تدعيم القائمين بعملية إدارة المخاطر؛
- تطوير الإستراتيجية المرتبطة بإدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

- **الحدود التي لا يتعداها التدقيق الداخلي:** تناول المعهد في نفس الوثيقة الحدود التي لا يجب أن يتعداها التدقيق الداخلي أثناء القيام بمهامه في إدارة المخاطر وهي:

- تحديد مستوى المخاطر المقبولة؛

1-سايح نوال، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر انعكاسه على تجسيد متطلبات وحوكمة الشركات في الجزائر**، دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 79.

- تنفيذ عملية إدارة المخاطر؛
- إدارة التأمين عن المخاطر؛
- اتخاذ القرارات في طريقة الاستجابة إلى المخاطر؛
- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة؛
- تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار والكفاءة والفعالية

سنقوم بإبراز دور التدقيق الداخلي لكل من اتخاذ القرار والكفاءة والفعالية.

1. دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار.

1-1-تعريف عملية اتخاذ القرار:

هي عملية المفاضلة بين بدلين أو أكثر لاختيار أفضلها يتطلب ضرورة توفر مجموعة من المعايير الموضوعية التي يعتمد عليها متخذ القرار لإجراء هدي المفاضلة والاختيار كما تتطلب عملية اتخاذ القرارات نظاما دقيقا للمعلومات لتوفره قاعدة أساسية يمكن في ضوئها اتخاذ القرارات كما تعتبر عملية اتخاذ القرارات سلسلة متصلة من القرارات فالقرارات الأصلية تحتاج إلى سلسلة متصلة من القرارات الفرعية السابقة واللاحقة.[1]

1-2-خطوات اتخاذ القرار:

يمكن تلخيصها في نقاط التالية:[2]

- تحديد الهدف أو المشكلة؛
- تحديد بدائل الوصول إلى الهدف أو حل المشكلة؛
- تقييم البدائل السابقة في ضوء القيود الخاصة بالتكلفة والوقت؛
- اختيار أفضل البدائل؛
- إصدار القرار وفي المرحلة الأخيرة التي تعطي للقرار الذي تم اتخاذه؛
- الشرعية التنظيمية أو صفة الإلزام؛
- متابعة تنفيذ القرار.

[1] – محمد عبد السلام، **الأسس العلمية الحديثة في تنظيم وإدارة الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 136.

[2] – فتحي دياب أحمد عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 98، 99.

1-3- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار:

تنقسم القرارات التي يسمح التدقيق الداخلي باتخاذها من أجل تحسين الأداء المالي في المؤسسة على النحو التالي: [1]

- **القرارات التنفيذية:** تتعلق بمشكلات العمل اليومي، وتعتبر من اختصاص الإدارة التنفيذية، وهذه القرارات مبرمجة تتطلب الالتزام بأساليب وقواعد وأوامر محددة.
- **القرارات التكتيكية:** تتعلق بالإدارة الوسطى، وغالبا ما تهدف هذه القرارات إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، وبيان حدود السلطة والمسؤولية، وتحديد قنوات الاتصال. وهي قرارات شبه مبرمجة أو غير مبرمجة.
- **القرارات الإستراتيجية:** تتميز بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، والاختصاص في اتخاذها مناطا بالإدارة العليا. إن بنية المشكلة لهذا النوع من القرارات تكون غير محددة يصعب برمجتها، وتتعامل القرارات الإستراتيجية مع الأهداف والخطط الرئيسة للشركة، ومن أمثلها: توظيف وإنفاق رأس المال.

على العموم يمكن القول أن جميع المجالات التي يكون التدقيق الداخلي فيها دور فإنه يتخللها عملية اتخاذ القرارات ومن تم فإن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار السليم والحقيقة أنه لا يمكن الحكم تماما على سلامة وجودة القرارات دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية حيث أن النظرة الخلفية وإن كانت هي الطريقة الأكثر شيوعا إلا أنها تعني الحكم على القرار وتقييمه بعد فترة زمنية من صدوره وفي ظروف تختلف عن الظروف التي يتم فيها صدور القرار،علاوة على الاتجاه الغريزي للإنسان نحو الدفاع عن أفعاله وإلقاء مسؤولية الفشل على الآخرين.

الطريقة الأخرى للحكم على جودة القرار تتمثل في الحكم على الكيفية التي صدر بها القرار وطبقا لهذه الطريقة فإن القرار الجيد هو القرار الذي يتخذ على أساس رشيد وبطريقة منهجية أي أن هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى قرارات جيدة.

فالتدقيق الداخلي يلعب أدوارا مهمة في خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة وذات موصفات كاملة، ليتم استعمالها في عملية صنع القرارات ذات جودة وفعالية عالية.

[1]- نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأس مالي، دراسة تطبيقية عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص ص 32، 33.

2. دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية:

لقد أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلى المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفعالية لجميع أنشطة المشروع وتنادي المجامع المهنية بدور أكبر للمدقق الداخلي في هذا المجال وذلك عبر زيادة دوره في مجال التدقيق الإداري وتدقيق العمليات وعلى رأس هذه المجامع معهد المدققين الداخليين حيث أوضح التعريف المعتمد لدى المعهد إلى أن هدف التدقيق الداخلي مصمم أساساً لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة، كما أشار إلى ذلك الاتحاد الدولي للمحاسبين حيث نصت معايير التدقيق الدولية إلى أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمنشأة وكذلك اختبار المعلومات المالية والتشغيلية، وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أنه قد حدث تطور منطقي في وظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم وذلك لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية تنفيذ الأنشطة المختلفة داخل المنشأة.

وعرف التدقيق الفاعلية بأنه" التأكد من تحقيق عمل ما أو نشاط ما هدف ما بحسب الخطة الموضوعة مسبقاً وهذا ما يستدعي أن تكون الأهداف التي ترغب المنظمة بتحقيقها محددة مسبقاً وفي جميع الأقسام وعلى جميع أوجه النشاط ، كما عرفت التدقيق الكفاءة بأنها "التدقيق التي يركّز على التأكد من تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات أو الموارد وبالجودة المطلوبة ".

إلى أن نطاق التدقيق الداخلي يتضمن فحص وتقييم كفاية وفاعلية الأداء وأن ذلك يشتمل على ما يلي:[1]

- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها؛
- مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير؛
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول؛
- تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة؛
- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتمشى مع الأهداف؛
- الموضوعة والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة.

وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أن المدقق الداخلي لتحقيق الأهداف السابقة لا بد لهمن إجراء تدقيق شامل لكل من:

- مراجعة كفاءة الأفراد؛

[1]– يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص ص 127-128.

- مراجعة إنتاجية القسم؛
- مراجعة جودة الإنتاج مراجعة التكاليف؛
- مراجعة حجم الإنتاج والعمل مراجعة جودة التقارير المالية وانسيابها .

إن عملية التدقيق الداخلي تتطلب استخدام كلا:

من المعايير الوصفية والمعايير الكمية (عينية أو مالية) في فحص وتقييم الأداء الإداري ويقصد بالمعايير الوصفية ما يجب أن تكون عليه نوعية الأداء الإداري مضافا إليها المسئوليات الاجتماعية والقانونية والرقابية للإدارة بمعنى أن تعكس هذه المعايير ما يجب أن يكون عليه الأداء الإداري بالنسبة لهذه المسئوليات، أما المعايير الكمية فهي تلك المعايير التي تتميز بإمكانية إخضاعها للقياس العيني أو /والمالي بدرجة معقولة من الدقة مثل معايير التكلفة والنسب المالية والموازنات التخطيطية.

المطلب الرابع: علاقة التدقيق الداخلي بتحسين لأداء المالي

من خلال الاطلاع على الموضوع نجد عدة دراسات تناولت التدقيق الداخلي والأداء المالي ونذكر منها:

تم إجراء هده الدراسة (لقمان عمر، وبن عريبي عباس) على شركة التأمين الجزائرية التي تولي اهتمام بجودة التدقيق الداخلي وإدارة أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم عملية إدارة المخاطر إلا أنها ليست ذات اثر كلي وهناك متغيرات خارجة عن وظيفة التدقيق الداخلي تحسن في الأداء المالي وتوصلت النتائج التالية:[1]

- تطوير التدقيق الداخلي من أولويات تحسين الأداء المالي حيث يحتاج هذا الأخير لإجراءات رقابية سلمية.
- يساهم التدقيق الداخلي في كفاءة وفاعلية الأداء المالي للمؤسسة.

كما توصلت دراسة، Egiyi.Modesto.Amaka إلى أن التدقيق الداخلي يحسن بشكل كبير في الأداء المالي لشركات التصنيع تم تأكيد ذلك من خلال نتيجة التحليل الإحصائي حيث أظهرت ملاحظة استجابة على دقة المعلومات التي وافق عليها أغلبية المستجيبين بشدة على تأثيرها في كفاءة التدقيق الداخلي وأثبتت الدراسة أن لتدقيق الداخلي أثر في تحسين الأداء المالي لشركات الدراسة.[2]

ومن خلال الاطلاع على نتائج دراسة لـ (فريدة أمزال، وعبد الكريم شناي) التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي كأداة لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية توصلت هده الدراسة إلى وجود علاقة بين التدقيق الداخلي

[1]–عمر لقمان ،عباس بن العربي، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد05، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022 .

[2]– Egiyi ModestaAmaka, **the impact of internal audit efficiency on financial performance, European review in Accounting and finance**, N06, Godfrey OkoyeUniversity, Enugu,2022.

والأداء المالي إذا أن التدقيق الداخلي يتصف بالاستقلالية والكفاءة في الأداء والفاعلية في التخطيط ويساهم في الحد والتقليل من المخاطر وتحسين أنظمة الرقابة وترشيد القرارات كما توصلت إلى أن تدقيق الداخلي بمثابة المحرك الأساسي لقيادة عجلة حسن الأداء وتسيير في المؤسسة الاقتصادية[1].

كما قام (يوسف سعيد يوسف المدلل)بدراسة على مجموعة من شركات المساهمة في فلسطين لمعرفة دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء الإداري والمالي وتوصلت هده الدراسة إل أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العاملة في فلسطين والمدرجة في سوق الأوراق المالية كما أسفرت الدراسة على وجود علاقة كبيرة بين قيام التدقيق الداخلي بدوره في تقييم ودعم إدارة المخاطر وبين ضبط الأداء المالي والإداري بشركات المساهمة العامة وتعمل وحدات التدقيق الداخلي بدور جيد في تقييم وتقويم إدارة نظام الرقابة الداخلية وهدا يؤثر إيجابا على ضبط الأداء المالي والإداري بشركات المساهمة.[2]

من خلال الاطلاع على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والتي تمت في مؤسسات مختلفة نلاحظ وجود علاقة دو أثر بين التدقيق الداخلي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ذلك من خلال الدور الرقابي الذي يلعبه التدقيق الداخلي على وظائف المؤسسة من تدقيق للعمليات والقوائم والذي من شأنه أن يحسن الأداء من خلال دور الدقيق في كل من إدارة المخاطر والرقابة الداخلية واتخاذ القرارات.

[1]– فريدة أمزال، عبد الكريم شناي، **التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداة المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد12، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.

[2]– يوسف سعيد، يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

يعمل التدقيق الداخلي لصالح المؤسسة من خلال تقديم التوصيات حول تقييم الوضع المالي من خلال دعم الرقابة الداخلية كما يساعدها على إدارة المخاطر التي تتعرض لها والتي يكون لها تأثير سلبي على أدائها، كما يعمل التدقيق الداخلي على معالجة العمليات من حيث الكفاءة والفاعلية وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة وفعالية لمشاريع المؤسسة، كما له دور كبير في تحسين كفاء القرارات المختلفة في المؤسسة، والتي لها انعكاسات مباشر أو غير مباشر على الأداء المالي فيها.

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المؤسسة المينائية جن جن – جيجل –

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن–جيجل–

تمهيد:

من خلال دراستنا للفصول السابقة تطرقنا إلى الإطار النظري لكل من الأداء المالي والتدقيق الداخلي وتم ذكر مساهمة تدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ولتدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بدراسة تطبيقية من خلال دراسة ميدانية للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-؛

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-؛

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- .

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المينائية جن جن- جيجل-

تعتبر المؤسسة المينائية جن جن-جيجل- إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل وإذا تعمل على تحقيق أكبر ربح ممكن وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-مع إبراز أهميتها وأهدافها وعرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

بعد الاستقلال أصبح ميناء جن جن من ضمن هياكل الدولة، حيث كان تابعا لميناء بجاية حتى سنة 1984 بعدها أعيدت هيكلته ليصبح ميناء جيجل مستقلا تحت لواء مؤسسة جن جن، وذلك طبقا للمرسوم رقم 173 المؤرخ في 21 جويلية 1984 برأس مال 5000.000 دج في ذلك الوقت و في 9 نوفمبر 1984 انطلقت الأشغال به و أوكلت المهمة لمجموعة شركات "إبطو" الهولندية وتترأسها شركة "كونت دوت" الإيطالية، وقد بلغت تكاليفه 5.2 مليار دج، وكانت ممولة من عدة أطراف هي الدولة الجزائرية، الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالكويت والصندوق السعودي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية وانتهت به الأعمال نهاية سنة 1992، وأصبح يحمل اسم" **المؤسسة المينائية جن جن**".

تعرف المؤسسة المينائية جن جن،على أنها مؤسسة اقتصادية تابعة للمؤسسة القابضة المتعددة الخدمات وهي شركة ذات أسهم برأس مال حوالي 1040.000.000 دج يقوم بأداء مهام مختلفة وربما أنها تعمل تحت لواء القانون التجاري الذي يقر بأن أي مؤسسة قابلة للإفلاس. ويكون هذا عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للوصول إلى المقاييس التنافسية المعمول بها مثل تخفيض وقت إرسال البواخر بالميناء، تخفيض الأسعار، وتعمل المؤسسة للحصول على شهادة الجودة ولهذا تساهم في رفع مستوى الدخل الوطني فتصبح المؤسسة خالقة للثروة بدلا من أن تعيش عالة على الاقتصاد الوطني[1].

حيث يقع ميناء جن جن في الجهة الشرقية لولاية جيجل في المنطقة المسماة " أشواط" يبعد عن مقر الولاية بحوالي 10كيلومتر، وعن المنطقة الحرة " بلارة " حوالي 40 كيلومتر وبكيلومترين عن مطار " فرحات عباس" ويبعد عن العاصمة بحوالي 370 كيلومتر، تقدر مساحته بحوالي 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر ب 30 هكتار. كذلك 140كم لقسنطينة، 900 كم لمدينة حاسي مسعود.

[1] -وثائق داخلية لمؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

سنقوم من خلال هذا المطلب إلى كل من أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

1-أهمية المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-:

تكتسي المؤسسة المينائية جن جن أهمية بالغة تتجلى لنا من خلال النقاط التالية:

- يعتبر رابطا بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.
- له موقعا استراتيجيا على المحور البحري الرابط بين قناة السويس وجبل طارق.
- خلق عدد هائل من مناصب الشغل.
- يعتبر عصب الحركة التجارية للاستيراد والتصدير.
- جلب العدد من المتعاملين الاقتصادية الوطنين والأجانب.

2-أهداف المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

للمؤسسة المينائية جن جن أهداف داخلية وأخرى خارجية تتمثل فيما يلى:

أ. الأهداف الداخلية:

تسعى المؤسسة المينائية جن جن إلى تحقيق عدة أهداف داخلية هي:

- **الربح:** أي أن المؤسسة تحاول تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- **النمو:** أي زيادة رأس المال و كذا توسيع المؤسسة وبذلك بفتح وحدات في أماكن أخرى؛
- الزيادة في حجم المبيعات والسعي إلى تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه؛
- استثمار المؤسسة في نشاطها وذلك بتحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس العالمية المعمول بها.

ب. الأهداف الخارجية:

تتمثل أهم الأهداف الخارجية في:

- زيادة الدخل القومي؛
- توفير العملة الصعبة؛
- توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من حدة البطالة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

1- تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات الرأسية والأفقية وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي وقد يكون على أساس الوظائف، لكنه لا يبتعد عن المظهر الهرمي وفيه تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات ولكل منصب في التنظيم دور يناسبه في الحقوق والواجبات والالتزامات والتي تحدد سلوك من يقوم ويفترض على هذا النظام تقسيم النشاطات المحددة على أشخاص معينين وتحمل المسؤولية عن كل عضو فيه والتنسيق بين النشاطات ويعتمد تقسيم هذه الوظائف والمهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف والمهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف وتوظيف الموارد البشرية في المكان المناسب من أجل التقيد بالإستراتيجية المؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، كما أ، العناصر المكونة للمؤسسة متعمدة وبالتالي فإن الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء " جن جن" هو في الحقيقة تركيب أمثل لمجموعة من الهياكل كم هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الميناائية جن جن

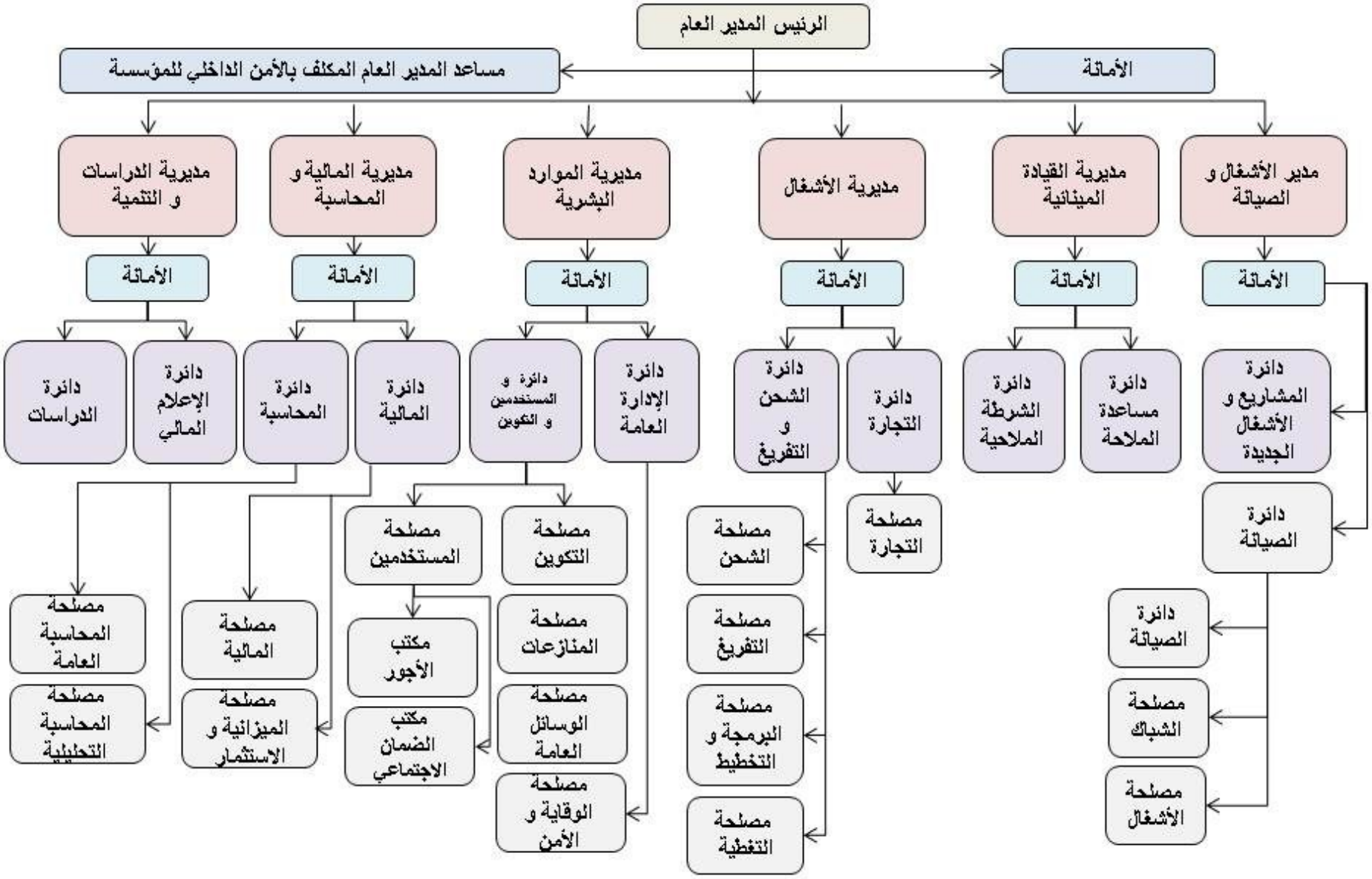

المصدر: اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

في هذا المبحث سنحاول إبراز العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لمؤسسة قبل التطرق الى ذلك نبرز واقع التدقيق الداخلي في هذه المؤسسة، وذلك من خلال العناصر التالية:

- نشأة وظيفة التدقيق الداخلي وأهدافها في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-.
- خطوات التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل- .
- أدوات المستخدمة في التدقيق الداخلي.
- مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة وظيفة التدقيق الداخلي وأهدافها في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

1- نشأة وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

بدأ التدقيق الداخلي في عام 2010، بقرار من مجموعة كانت القوى العاملة 2 شخص، المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي، والمراجع الداخلي تم إلحاق التدقيق الداخلي بقسم التدقيق والرقابة الإدارية، واليوم أصبح التدقيق مستقلا في وضع وحدة التدقيق ويقدم تقاريره مباشرة إلى الإدارة العامة في عام 2019.[1]

2- أهداف وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة

الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي بشكل عام يتلخص فيما يلي:

- استعراض منهجي للوضع، النظام والإجراءات من طرف مسؤول في مصلحة التدقيق وقسم مراقبة التسيير؛
- لا بد من ضمان صحة العناصر التي يجب مراقبتها والتحقق من مدى الامتثال للقواعد والإجراءات المعمول بها في نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمشروع؛
- التسجيل الاحتياطي للموجودات الخاصة بالمؤسسة.

[1] -وثائق داخلية لمؤسسة.

المطلب الثاني: أدوات وخطوات التدقيق الداخلي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسة في عملية التدقيق الداخلي مع إبراز خطواته.

1-أدوات المستخدمة التدقيق الداخلي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

هناك عدة أدوات يتم استخدامها من طرف المدقق الداخلي عند تحديد مهامه والقسم المتوجه إليه، وذلك من أجل تسهيل عملية كشف الأخطاء والانحرافات، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث أقسام:

1.1 الأدوات الوصفية:

- **الدراسات الوصفية:** عن طريق استخدام وسائل كتابية وشفوية لجمع المعلومات وتتمثل في المقابلة، الملاحظة
- **الهيكل التنظيمي:** يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات، التي تم التحصل عليها من عمليات الاستجواب، والملاحظة.
- **شبكة فصل الوظائف:** تستخدم هذه الشبكة لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها.

2.1 أدوات الاستفهام:

- **الملاحظة المادية:** عادة لا تكتفي بالوثائق والمستندات كأدلة إثبات فيلجأ للمعاينة الميدانية عن طريق الزيارات التي يقوم بها إلى أقسام وفروع المؤسسة.
- **الاستبيان:** وعادة ما يكون بالمقابلة مع العاملين في القسم الذي سيتوجه إليه المدقق الداخلي ويكون في شكل أسئلة مفتوحة.
- **جمع الادلة:** ويقصد بالأدلة كل المعطيات التي من شأنها أن تؤثر على حكم وتقرير المدقق الداخلي، ويشترط فيها أن تكون أدلة معبرة ومبررة للخطأ والسهو الذي المجود في العمل.
- **عرض الأدلة:** وهي الأدلة المتحصل عليها والتي يجب عرضها من قبل المدقق الداخلي .

2. وخطوات التدقيق الداخلي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر ويستخدم في دلك ،تقنيا معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل، كامل، فعال، وتتكون مهمة التدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة التحضير للمهمة، العمل الميداني للمهمة (مرحلة تنفيذ المهمة)، مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة).

وقبل التطرق إلى خطوات عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة سوف نتطرق إلى التعريف الذي قدمه المدقق الداخلي بالمؤسسة المينائية جن جن حول عملية التدقيق" أن التدقيق الداخلي هو وسيلة التي تسمح الإدارة التأكد من صحة المعلومات التحكم في المخاطر، وتحسين الأداء لضمان السير الحسن للمؤسسة.

وبعد التطرق إلى المفهوم التدقيق الداخلي المقدم من طرف المدقق فإن عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن تمر بالخطوات:[1]

أولا: مرحلة التحضير للمهمة:

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيرا جيدا حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها، فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالبا بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة للأمر بالمهمة إلى قسم التدقيق الداخلي، وفيما يلي سنستعرض مراحل الفرعية لهذه المرحلة:

1- الأمر بالمهمة:

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو قسم أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض.

2-خطة التقريب:

بعد حصول إدارة التدقيق الداخلي على الأمر بالمهمة، تنطلق في جمع معلومات أولية حول المحيط الاقتصادي الجبائي، معلومات حول السوق، هيكل القسم، تنظيمها والنتائج المسجلة من طرفها، فهذه العملية التي تعتبر كمرحلة ثانية عند تحضير مهمة التدقيق، كما تقود كذلك للاستماع إلى الموظفين القدامى بالمؤسسة. كما خطة التقريب لا تقتصر فقط في الحصول على مات أولية حول القسم محل التدقيق، بل تصل إلى تكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة أي مرحلة الدراسة التي تسبق تنفيذها، ومن ثم تنظيمها بطريقة يمكن تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا. كما أن خطة التقرب تحتوي على مرحلة أين يقوم المدقق الداخلي بتحليل المخاطر قبل القيام بمهمته، كما يمكن لحظة التقرب أن تأخذ شكل جدول يقسم النشاط محل التدقيق إلى الأعمال الأساسية والتي يجب القيام بها.

[1]- وثائق داخلية لمؤسسة.

3- جدول القوى والضعف:

هذا الجدول يعتبر كخاتمة لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعرفة في خطة التقرب فهو يعرض بطريقة موجزة ومبررة لملاحظات أو رأي المدقق حول كل ما قام بدراستهن فهو يشكل نقاط القوة والضعف الحقيقية أو النسبية، فهذا الجدول يسمح بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي. فنقاط القوة والضعف تعرض على شكل نوعي أو حتى على شكل قيمة عددية أو كمية، ذلك حسب القواعد والإجراءات، والنظم الموجودة، فرأي المدقق يجب أن يكون أساسا حول أهداف الرقابة الداخلية غير المحترمة أمن، صحة المعلومات وحماية أصول المؤسسة، وكذلك حسب النتائج المنتظرة. فمرحلة الدراسة التي يقوم بها المدقق الداخلي يجب أن تكون في معظمها عبارة عن تحليل للمخاطر والتي يتم عرضها في جدول القوى والضعف.

4- التقرير التوجيهي:

يعرف التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي وحدوده، ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف التدقيق والمعنيين به. فاختيار اتجاه مهمة التدقيق يكون انطلاقا من جدول القوى والضعف الذي يولد في النهاية التقرير التوجيهي والذي يكون ممضي من طرف مسؤول أو مشرف التدقيق .

5- برنامج التحقق:

يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بقسم التدقيق موجه للتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين، فهو يعرف أعمال المدققين وذلك للتحقق منها، ومن حقيقة نقاط القوة والضعف، فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة، ومدى تأثير نقاط الضعف .

ثانيا: مراحل تنفيذ عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

تعتبر هذه المرحلة كانطلاقة الرسمية لعملية التدقيق والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها، فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية وهي:

1. **تخطيط عمل التدقيق:** يعمل تخطيط عمل التدقيق على تنظيم مهمة التدقيق زمانا ومكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار هذا التخطيط لعمل التدقيق بمثابة برنامج لها.
2. **ورقة التغطية:** وهي وثيقة تعطي في نفس الوقت وصف الطريقة تنفيذ العمل المعرف في برنامج التحقق، والبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

3. **ورقة إبراز وتحليل:** المشاكل ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يلتقي بها المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته، ونعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كلية، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين، وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل المتلقي به وكذلك الحلول المقترحة له, أما في حالة عدم وجود مشكل، يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة.

ثالثا: مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة):

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى الإدارة العليا أو لطالب خدماتها وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية وهي:

1. **هيكل التقرير:** يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الايجابية من جهةأخرى، كما أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة.
2. **الاجتماع النهائي أو الإقفال:** يجتمع المشتركين في الاجتماع الافتتاحي المهمة التدقيق، للاستماع إلى نتائج التي تم التوصل إليها، ويجب أن يتبع هذا الاجتماع بخمسة مبادئ أساسية:

- **الكتاب المفتوح:** لن يتضمن التقرير النهائي إلا ما قد تم عرضه والتعليق عليه من قبل المدققين، ومنا يجب عرض الوثائق وعناصر الإثبات التي أدت تلك الملاحظات، طرح الشكوك والتأكيدات، المناقشة، ملاحظة التناقضات بهدف المصادقة الكاملة على أعمال التدقيق .
- **خط الانتظار:** يجب أن تعرض نتائج التدقيق بداية على الطرف الذي خضع للتدقيق وبالضبط المسؤول المباشر والذي سيتم معه المصادقة على النتائج، ولا يتم نشر التقرير إلا بعد الاجتماع النهائي وبعد المصادقة عليه .
- **الترتيب:** يتضمن هذا المبدأ على عدم تقديم الأهمية لما لا يستحقها وعليه يتم عرض توصيات المدققين حسب أهميتها انطلاقا من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق البراز وتحليل المشاكل والعواقب.
- **مبدأ التدخل الفوري:** أي لمجرد تبليغ المدقق عن المشاكل يتم تشجيعه للقيام الفوري بالأعمال التصحيحية إذا توفرت له الوسائل اللازمة، ويتم الإشارة إلى ذلك في تقرير التدقيق .
- **مبدأ المعرفة المشتركة:** يجب التأكد من أن كل الأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة وألا يتم طرح مشاكل لم يتم التطرق إليها من قبل، وتقوم الأطراف المشاركة في الاجتماع النهائي بالمصادقة على التقرير الذي يوزع على المشاركين مسبقا، ويتم عرض الملاحظات التي تم تحريرها على إبراز المشاكل مدعمة بأمثلة واقعية ومرفقة بأوراق العمل وأدلة الإثبات، ويقدم المدققون التوصية المناسبة لتصحيح هذه المشاكل .

3-تقرير التدقيق الداخلي: يعد تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في إبلاغ الإدارة عن نتائج تدقيق العمليات وأنشطته المختلفة، وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية أو عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات، وتنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل والقصور، حيث يتضمن التقرير برنامج الأعمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق كل التوصيات، من يقوم بهذا ومتى، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي إثقال النص كالجداول، النصوص الرسمية، القواعد والإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها .

المطلب الثالث: مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة (الوضع التنظيمي):

يجب أن يكون لقسم التدقيق الداخلي وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها ويجب أن يحصل المدقق الداخلي على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للتدقيق متعاونين، ويجب أن يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي بسلطة لكي يحقق له ذلك الاستقلالية وتوسيع نطاق عمل قسمه وتنفيذ توصيات هذا القسم، كما يجب أن يكون لمدير قسم التدقيق اتصال مباشر مع مجلي الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة. ومن ناحية أخرى فإن الاستقلالية قسم التدقيق الداخلي يمكن أن تتزايد من خلال وجود إجماع بين أعضاء مجلس الإدارة على تعيين مدير قسم التدقيق الداخلي، ويجب أن يتم تحديد سلطات وأهداف ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي في شكل مكتوب.

كما يجب أن يتم عرض خطط الميزانية المالية وخطط الموارد البشرية الخاصة بقسم التدقيق الداخلي على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليها. يجب أيضا أن يقدم مدير قسم التدقيق الداخلي تقرير بالأنشطة التي تم القيام بها للإدارة العليا ولمجلس الإدارة على أن يتم ذلك سنويا أو نصف سنوي، والوضع التنظيمي الأمثل لقسم التدقيق الداخلي هو أن يكون تابع للجنة التدقيق أو لمجلس الإدارة مباشرة.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية في المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن مجال عمل التدقيق الداخليجب أن يتضمن فحص وتقييم سلامة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها إلا أنه يجب ملاحظة أن تحديد مجال التدقيق متروك في النهاية للمؤسسة ومجلس الإدارة حسب مقتضيات المواقف ومتطلباتها وإعطاء التوجيهات العامة بشأن التدقيق والعمليات والأنشطة الواجب مراجعتها.وعلى ذلك نجد أن نطاق عمل التدقيق الداخلي يشمل فحص وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ومدى كفاءة أداء المهام المحددة.

ويتم ذلك من خلال :

1- فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها.

والتي تتمثل في:

- حماية ممتلكات وموارد المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها؛
- دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجه النظام المحاسبي في المؤسسة؛
- التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل؛
- التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات؛

2 – فحص مدى جودة وفعالية الأداء ومدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة بفاعلية.

كما للتدقيق الداخلي في المؤسسة المينائية جن جن دورا هاما يتجلى ذلك فيما يلي:[1]

- تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات والإجراءات من اجل القضاء على نقاط الضعف فيها؛
- المساهمة في وضع القرارات المتعلقة المؤسسة؛
- التعرف على الأدوات التدقيق الرئيسة؛
- عرض البيانات بطريقة مناسبة لتسهيل الفهم؛
- بناء الأدوات للحصول على المعلومات التي تحتاجها؛
- التدقيق المالي يؤدي إلى وقوف على جوانب القوة والضعف في الأداء المالي تثنى الجوانب الإيجابية وتحسين الجوانب السلبية؛
- تدقيق الأداء يؤدي إلى تحسين الأداء؛
- التدقيق التشغيلي يؤدي إلى تحسين مخرجات العمليات وتحسين النتائج (المردودية، الإنتاجية).

من خلال ما سبق ذكره حول عملية التدقيق الداخلي التي قدمها المدقق الداخلي كان لعمله أثر إيجابي بالنسبة المؤسسة، وأن هناك علاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي.

[1] وثائق مقدمة بمن طرف المؤسسة.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن- جيجل-

يهتم التدقيق الداخلي بقياس مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومدى مساهمته في تحقيق أهدافها الرئيسية والتشغيلية، من جهة يعمل التدقيق على التأكد بان هدا النظام يمنع حدوث أخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب، حيث تعمل الرقابة الداخلية على رفع من كفاءة الموظفين لعلمهم أن هناك تدقيق لكافة الأعمال التي يقومون بها، كما تعمل على حماية الأصول المؤسسة من خلال ضمان صحة ونوعية المعلومات المالية، أمر الذي ينعكس إيجابا على الأداء المالي لمؤسسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانيات المالية المختصرة وجدول حساب النتائج لمؤسسة ميناء جن جن- جيجل-

من خلال هذا المطلب سنقوم في ما يلي بشرح كيفية إجراء و دراسة مؤشرات ميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن-جيجل- ويمكن الرجوع إلى الملاحق (01،02، 03، 04، 05، 06، 07، 08، 09) والموضحة وفق الجداول التالية تقسم خطوات هده العملية كالآتي:

- عرض القوائم المالية للسنوات المالية محل الدراسة (2020-2021- 2022)؛
- تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛
- تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية؛

1-الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2020 و2021

الجدول رقم (01): الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2020 و2021

الأصول	2020	2021	الخصوم	2020	2021
الأصول غير جارية	12950702512,41	13494013873,35	الأموال الخاصة	14065150393,55	14393655463,05
الأصول الجارية	2996605143,72	3036256321,59	الخصوم غير الجارية	887283937,37	1025742779,49
			الخصوم الجارية	994873325,21	1110871952,40
مجموع الأصول	**15947306656,13**	**16530270194,94**	**مجموع الخصوم**	**15947307656,13**	**16530270194,94**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

2-إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

الجدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

الأصول	2022	الخصوم	2022
الأصول غير جارية	13493868555,69	الأموال الخاصة	15149765816,36
الأصول الجارية	5184214324,11	الخصوم غير الجارية	1151004770,61
		الخصوم الجارية	2377312292,83
مجموع الأصول	**18678082879,80**	**مجموع الخصوم**	**18678082879,80**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

سنقوم بحساب نسبة التغير في الأصول والخصوم الخاصة بالميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- موضحة وفق الجدول التالي:

أ- إعداد جدول التغيرات لجانب الأصول:

الجدول رقم (03): التغيرات التي حصلت في أصول ميزانية المؤسسة المينائية جن جن _جيجل_ ما بين (2022- 2020)

الأصول	2020	2021	2022	ن /ت 2021/2020	ن /ت 2022/2021
الأصول غير جارية	1295070251 2,41	13494013873,3 5	13493868555,69	%4,19	%- 0.0010
الأصول الجارية	2996605143, 72	3036256321,59	5184214324,11	% 1,32	%70.74
مجموع الأصول	**159473076 56,13**	**16530270194, 94**	**18678082879,80**	**%3,65**	**%13**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة و جدول التغيرات أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في الأصول غير الجارية لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 4,19 % وذلك راجع لانخفاض التثبيتات المعنوية والتثبيتات العينية ليستمر الانخفاض سنة 2022 بنسبة 0.0010%- وذلك راجع لتثبيتات العينية بقيمة أكبر من التثبيتات المالية.

أما بالنسبة للأصول الجارية فقد سجلت أيضا ارتفاع طيلة السنوات الجارية في سنة 2021 انخفضت نسبة 1.32% وذلك راجع لانخفاض من المخزونات حسابات دائنة، الزبائن، الضرائب. ارتفعت سنة 2022 بنسبة 70,74% وذلك راجع لارتفاع المواد الأولية بقيمة أكبر من الزبائن، الضرائب والخزينة.

ب-إعداد جدول التغيرات لجانب الخصوم

الجدول رقم(04): التغيرات التي حصلت في خصوم ميزانية المؤسسة المينائية جن جن-جيجل- ما بين (2020-2022)

الأصول	2020	2021	2022	ن /ت 2021/2020	ن /ت 2022/2021
الأموال الخاصة	14065150393,55	14393655463,05	15149765816,36	% 2,33	% 5,25
خصوم غير جارية	887283937,37	1025742779,49	1151004770,61	% 15,60	% 12,21
خصوم الجارية	994873325,21	1110871952,40	2377312292,83	% 11,66	% 114
مجموع الخصوم	**15947307656,13**	**16530270194,74**	**18678082879,80**	**% 3,65**	**% 13**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال جدول التغيرات أعلاه نلاحظ أن المؤسسة سجلت انخفاض في الأصول الخاصة خلال السنوات الثلاث، حيث انخفضت في سنة 2021 بنسبة 2,33% مقارنة بسنة 2020، وارتفعت خلال سنة 2022 بنسبة 5,25%.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر خلال السنوات حيث ارتفعت في سنة 2021 بنسبة 15,60% مقارنة بسنة 2020 لتسجل انخفاضا خلال سنة 2022 بنسبة 12,21% وهذا الانخفاض راجع إلى الديون المالية للمؤسسة.

أيضا بالنسبة للخصوم الجارية نلاحظ ارتفاع بنسبة 11,66% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 يستمر في الارتفاع بنسبة 114% سنة 2022 وهذا راجع إلى الزيادة في ديون أخرى، ضرائب.

3-عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

سنقوم بعرض العناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن-جيجل-ما بين(2020-2022) مع توضيح التغيرات التي طرأت عليه، للاطلاع على جداول الحسابات النتائج المفصلة يمكن الرجوع الى الملاحق رقم (07،08،09) و الموضح وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(05): جدول حسابات النتائج والتغيرات التي حصلت فيه للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- مابين (2020 -2022)

الأصول	2020	2021	2022	ن /ت 2021/2020	ن /ت 2022/2021
إنتاج السنة المالية	3272809941,86	4256707957,54	5900586412,03	% 30,06	% 38,61
استهلاك المالية	289965558,97-	3393889776,6-6	483150160,9-4	%1070.44	%-85.76
القيمة المضافة	2982844382,8-9	3917319280,88	5417436251,09	% -231.32	% 38,29
إجمالي فائض الاستغلالEBE	916796523,76	1692931520,52	2402981223,38	%84.65	% 41.94
النتيجة العملياتية	190348662,45	933632501,61	1944332493,31	%390.48	%108.25
النتيجة المالية	341934420,86	358916490,49	383937143,00	%4,94	% 6,97
النتيجة الصافية	**414092150,92**	**1079386418,09**	**1715395949,23**	**%160.66**	**% 58,92**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في نتائج السنة المالية لسنة 2020 وهذا راجع للارتفاع في رقم الأعمال كما نلاحظ استمرار الارتفاع في السنوات التالية 2021 و2022.

- **استهلاك السنة المالية:** نلاحظ ارتفاع في الاستهلاك في سنوات الدراسة حيث قدر التغير لسنة 2020و2021 بـ 1070.44% وفي 2021 و 2022 بـ 85.76-%.
- **القيمة المضافة:** نلاحظ ارتفاع في نسبة القيمة المضافة لسنوات الدراسة وهذا راجع لارتفاع في إنتاج السنة المالية.
- **إجمالي فائض الاستغلال:** سجل انخفاض خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لارتفاع في أعباء المستخدمين والضرائب خلال السنوات الثلاث.
- **النتيجة العملياتية:** هناك انخفاض في النتيجة العملياتية وهذا عائد القيمة والمؤونة وارتفاع الأعباء العملياتية ومخصصات المؤونات.
- **النتيجة المالية:** نلاحظ ارتفاع في نتيجة المالية وهذا راجع إلى ارتفاع المنتجات المالية وانخفاض الأعباء المالية.

- **النتيجة الصافية:** هناك ارتفاع في نتيجة الصافية وهذا نتيجة لارتفاع النتيجة المالية.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة المينائية جن جن- جيجل-

1- تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن_جيجل_ وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- للفترة (2020-2022) وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة ونسب السيولة بالاعتماد على الملاحق رقم (01،02،03،04،05،06).

1-تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة.

أ- رأس المال العامل (FRNG)

جدول رقم(06): التغيرات في رأس المال العامل للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- مابين (2020-2022).

الأصول	2020	2021	2022	ن /ت 2021/2020	ن /ت 2022/2021
FRNG	2001731818,51	1925384369,19	2806902031,28	% 38	% 45.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة حيث انخفض سنة 2021 بنسبة 38 %مقارنة بـ 2020 ثم ارتفع في سنة 2022 بقيمة 45.7%، هذا ويدل على أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة باستخدام أصولها الدائمة وباقي جزء يمثل هامش الأمان يستخدم في تمويل الأصول المتداولة، ويعتبر مؤشر جيد للمؤسسة من حيث التوازن المالي حيث أنها متوازنة ماليا.

ب-الاحتياج في رأس المال العملBFR

جدول رقم(07): التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل- ما بين (2020-2022).

الأصول	2020	2021	2022	ن / ت /2020 2021	ن / ت 2022/2021
BFRE	715909559,42	491189476	699104700,28	-	-
BFRHE	-682236017,28	-924020074,45	-1900144214,29	-	-
BFR	33673542,14	- 432830598,45	-1201039514,01	%-13.85	%1.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب هذا يعني لا يوجد احتياج في رأس المال أي FRNG سوف يوجه بأكمله إلى الخزينة الصافية، كما نلاحظ أيضا أنه قد سجل انخفاض خلال السنوات الدراسة الثلاث، حيث انخفض سنة 2021 ب**13.85**% بمقارنة بسنة 2020، ليستمر في الارتفاع سنة 2022 ب **1.77**%.

ج-الخزينة الصافية (TN):

جدول رقم(08): التغيرات في الخزينة الصافية للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-ما بين (2020-2022)

	2020	2021	2022	ن /ت 2021/2020	ن /ت 2022/2021
الخزينة الصافية	1968058276.37	2358214967.64	4007941545.29	% 19.82	%69.95

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال سنوات الدراسة (2020-2022)، ففي سنة 2021 سجلت انخفاض بنسبة 19.82% مقارنة بسنة 2020، وارتفعت سنة 2022 إلى 69.95 % وهذا يعني FRNG أكبر منBFR هذا يدل أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح بمواجهة التزاماتها.

2- تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل- وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل

و ذلك باعتماد على الملاحق رقم (01،02،03،04،05،06) .

جدول رقم(09): نسب التمويل الخاصة بالمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-ما بين (2020-2022)

نسب الهيكل المالي	2020	2021	2022
نسبة التمويل الدائم= الأصول الدائمة/ الأصول الثابتة	1,15	1,14	1,21
نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0,94	0,93	0,93
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مج الديون	7,5	6,74	4,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل نسب الهيكل المالي لمؤسسة وفق ما يلي:

- ✓ **نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم اكبر من الواحد خلال السنوات الدراسة وفي سنة 2020 كانت نسبة التمويل الدائم 1.15 أي كل 1 دينار من الأصول الثابتة يقابله 115 دج من الأموال الدائمة وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة خلال هذه السنوات كما نلاحظ أن هناك تراجع في سنة 2021 بنسبة 1.14 وارتفعت سنة 2022بنسبة 1.21.
- ✓ **نسبة التمويل الخاص:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد خلال السنوات الدراسة حيث تتراوح ما بين (0.94،0.93،0.93) وهذا يعني أن الأموال الخاصة لدى المؤسسة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة.
- ✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة تنخفض تدريجيا خلال السنوات الدراسة، تتراوح ما بين(6.74، 7.5، 4.29) على التوالي، ويعود السبب إلى انخفاض المستمر لهذه النسبة نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة وارتفاع ديون قصيرة الأجل .

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين المردودية للمؤسسة المينائية جن جن- جيجل-

سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على كيفية تقييم مردودية ونشاط المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-ما بين(2020-2022) وذلك بالاعتماد على ملاحق رقم (09، 08، 07، 06، 05، 04، 03، 02، 01).

1-نسب النشاط:

جدول رقم(10): نسب النشاط لمؤسسة ميناء جن جن-جيجل- ما بين (2020-2022)

نسب	العلاقة	2020	2021	2022
معدل دوران الأصول	المبيعات / إجمالي الأصول	0,146	0,18	0,288
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات/ صافي الأصول	0,205	0,251	0,31
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	1,09	1,4	1,13
معدل دوران المدينون	تكلفة المبيعات/ متوسط رصيد المدينون	1,04	5,77	4,65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ:

- **معدل دوران الأصول:** نلاحظ أن معدل دوران الأصول منخفض (أقل من 1 مرة) حيث أن كل1دينار مستثمر في الأصول خلال سنوات2020، 2021، 2022 حقق رقم أعمال قدره (0,146 0,18، 0.88) دج.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** نلاحظ انخفاض المعدل في سنوات الدراسة حيث حقق في(2020 ،2021، 2022)على التوالي (0,205 0,215 0.31).
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ أن دوران الأصول متداولة مرتفع خلال سنوات دراسة(أكبر من 1) بمقدار 1,09، 1,4 ،1,13 على التوالي.
- **معدل دوران المدينون:** من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة تحصيل الإدارة لديونها من خلال عمليات البيع الأجل حيث سجلت سنة(2020،2021، 2022) وذلك بمقدار1.04، 4.65،5.77على الترتيب.

2-نسب السيولة:

جدول رقم(11): نسب السيولة للمؤسسة المينائية جن جن-جيجل-ما بين (2020-2022)

النسب	العلاقة	2020	2021	2022
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة	2.84	2.58	2.10
نسبة التداول	أصول المتداولة/خصوم متداولة	3.01	2.733	2.18
نسبة النقدية	النقدية + شبه النقدية/ خصوم متداولة	1.97	2.12	1.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل نسب السيولة المؤسسة وفق ما يلي :

- **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة السريعة خلال فترة الدراسة، أكبر من 1 وبالتالي المؤسسة قادرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة باستثناء المخزون.
- **نسبة التداول:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التداول مرتفعة أكبر من 6 مرات أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها.
- **نسبة النقدية:** نلاحظ أن نسبة النقدية أكبر من 1 وهذا يعني أنها قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل حيث سجلت سنة(2020، 2021، 2022) على التوالي(1.69،2.12،1.97).

3-تقييم الأداء المالي وفق نسب المردودية

الجدول رقم (12): نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة المينائية جن جن _جيجل_ ما بين(2020-2022)

نسب المردودية	2020	2021	2022
المردودية الاقتصادية =إجمالي فائض الاستغلال/مجموع الأصول	0.06	0.10	0.13
المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	0.029	0.075	0.011

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل مردودية المؤسسة وفق ما يلي :

- **المردودية الاقتصادية:** تقيس هذه النسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين فائض الاستغلال أي مساهمة كل 1 دج مستمرة كأصول لتكوين فائض الاستغلال. ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات(2020, 2021, 2022) موجبة قد قدرت (0,06، 0,10 ، 0,13)

على التوالي. أي أن المؤسسة تحقق المردودية الاقتصادية فهذا يدل على أن المؤسسة تحقق المردودية الاقتصادية و هذا يدل على أن المؤسسة تحقق عوائد من نشاطها الاستغلالي.

- **المردودية المالية:** تكون نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية (الربح) ونلاحظ أن نسبة المردودية المالية موجبة وقد قدرت (0,29 ، 0,075، 0,011) خلال السنوات و ذلك راجع إلى أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة .

بعد تحليلنا وفحصنا لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وبالإطلاع على كل الوثائق المرتبطة بالمؤسسة تم التوصل إلى النتائج المتمثلة في تقرير إبداء الرأي يوضح فيه أن الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن _ جيجل_ جيدة ما يساهم في اتخاذ القرارات سليمة ورشيدة من استمرارية النشاط، التوسع، إضافة استثمارات المنافسة، وأيضا مع الاطلاع على نشاط التدقيق الداخلي لها توضح لنا وجود تدقيق كفؤ يعمل على رقابة وتقييم البيانات والمعلومات الأمر الذي ينعكس إيجابا على تحسين مختلف الوظائف في المؤسسة والتي من بينها الأداء المالي وإدارة المخاطر التي قد تواجهها ومنه فالتدقيق الداخلي وظيفة رقابية تعمل على تدقيق وتحسين أنشطة المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في المؤسسة المينائية جن جن خلال فترة 2020-2022 بالاعتماد على وثائقها المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وذلك لتقييم الأداء المالي حيث أظهرت نتائج أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيدة وكذلك من خلال تقييم الأداء المالي بينما أظهرت نتائج مؤشرات أخرى أن وضعية المؤسسة جيدة من الناحية المالية وعلى مؤسسة متابعة ودعم هده النتائج من خلال تدقيق داخلي.

خاتمة

خاتـــــمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق في الجانب النظري إلى المؤسسة الاقتصادية باعتبارها النواة الأساسية لأي نشاط اقتصادي، ثم انتقلنا إلى المفاهيم عامة حول الأداء المالي داخل المؤسسة كما تم عرض التقييم الأداء المالي من خلال دمج مجموعة من المؤشرات التوازن المالي وتبين لنا وضعية المؤسسة بشكل أدق وأكثر موضوعية، بالإضافة إلي نسب المردودية والمؤشرات الحديثة وهي مؤشرات في غاية الأهمية ،كما تم إعطاء نظرة عامة حول مساهمة الدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة، وقد حاولنا استقراء وضعية المؤسسة المينائية جن جن –جيجل–في الجانب التطبيقي من خلال **دور التدقيق الداخلي في تحقيق الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن – جيجل– باستخدام المؤشرات المشتقة من الميزانية وجدول حسابات النتائج مع إبراز دورها في التقييم الأداء المالي.**

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هده الدراسة فيما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات

توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

–الفرضية الأولى: للتدقيق الداخلي دور في تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–

ومن خلال الدراسة التطبيقي تم إثبات صحة هده الفرضية حيث يعمل التدقيق الداخلي على تقييم الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات والإجراءات من أجل تعزيزها في المؤسسة المينائية جن جن–جيجل– .

– الفرضية الثانية: للتدقيق الداخلي دور في تحسين التوازن المالي للمؤسسة المينائية جن جن –جيجل–

وذلك استنادا إلى نتائج مؤشرات التوازن المالي التي كانت كالتالي:

–رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة وحقق ارتفاعا سنة 2021 بنسبة 38 % مقارنة بسنة 2020 ليستمر بالارتفاع بنسبة 45.7 %سنة 2022.

بالإضافة إلى تحقيق الخزينة ارتفاعا بمقدار 19.82%سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، وارتفعت سنة 2022 إلى .69.95%.

–الفرضية الثالثة: التدقيق الداخلي دور في تحسين مردودية المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–

وذلك من خلال الدراسة التطبيقية تم إثبات صحة هذه الفرضية وذلك استنادا لنتائج نسب المردودية الاقتصادية خلال السنوات 2022،2021،2020 موجبة قرت 0.13،0.10،0.29 على التوالي والتي تعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة.

2. النتائج النظرية:

على ضوء التحليلات النظرية لدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يقصد بالأداء المالي تحقيق الأهداف ذات الطابع المالي للمؤسسة والتي تمكن من تحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل والتصدي للمخاطر.
- التدقيق الداخلي نشاط استشاري موضوعي للكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- يعمل التدقيق الداخلي على تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسة التي تعمل بدوها على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- يساعد التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات .
- إن التدقيق الداخلي الجيد يرفع من كفاءة وفعالية المؤسسة .

3. النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على المؤسسة المينائية جن جن –جيجل –توصلنا إلى نتائج التالية:

–يعمل التدقيق الداخلي على تقييم النظام الرقابي الداخلي وتقديم توصيات من أجل تحسينه والرفع من كفاءته داخل المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–

– مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة من خلال منع وتقليل حدوث الأخطاء وتقديم نصائح للعاملين في الإدارة للحد من الإسراف والضياع في مؤسسة ميناء جن جن –جيجل–

– يساعد التدقيق الداخلي في الرفع من المردودية المؤسسة من خلال كشف الاختلالات والأخطاء والمساعدة على اتخاذ القرار كفء في مؤسسة ميناء جن جن –جيجل–

4– الاقتراحات و التوصيات

على ضوء نتائج هذه الدراسة الميدانية يمكن تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية:

- إلزامية وضع مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- منح المدقق الداخلي كافة الصلاحيات وإفصاحات عن المعلومات المالية للمؤسسة.
- انتهاج سياسة التقويم المستمر المتواصل للموارد البشرية المكلفة بمهام التدقيق الداخلي.
- استحداث وظيفة التدقيق الداخلي من خلال مواكبة التطورات والمستجدات في مجال الإعلام الآلي والشبكات.

5- أفاق الدراسة:

يعد موضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ذو أهمية بالغة في المؤسسة، وبالتالي لا يمكن حصر هذا الموضوع في دراسة لدراسات أخرى موسعة تضم مختلف الجوانب التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة أو يمكن ربط موضوع التدقيق الداخلي بمواضيع أخرى كالحوكمة وإدارة المخاطر.

قائمة المراجع

❖ **كتب باللغة العربية**

1. أحمد حلمي، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
2. حمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
3. أحمد جعبري وآخرون، **الادارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
4. الياس بن ساسي، يوسف قرشي، **التسيير المالي للإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
5. السيد محمد، **المعايير والقواعد المراجعة والرقابة المالية**، دار النشر الكتاب الحديث، عمان، 2008.
6. بلقاسم سلاطنة وآخرون، **علم الاجتماع الاعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
7. ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2006.
8. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والاجراءات العملية**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
9. خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبة والتدقيق**، الطبعة الأولى دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10. خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. خميسي شيخة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.
12. دادي عدوان ناصري، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، الدار المحمدية العامة، الجزائر،1999.
13. دادي عدوان ناصري، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.
14. دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
15. طلال محمد علي الحجاوي، وآخرون، **معايير التدقيق الداخلي للحد من الغش والاحتيال ومدى الالتزام بها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
16. عبد الغفار حلفي، رسمية قرياقص، **أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال**، دار مؤسسة الشباب، جامعة الاسكندرية، 2004.
17. عدنان تابه النعمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،2008.
18. علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، الطبعة الخامسة، مكتبة طريق العلم، عمان، 2015.

19. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثالثة، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2003
20. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الخامسة، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
21. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
22. فتحي دياب أحمد عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
23. فلاح حسن حسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
24. فوزي محيرق بن الجيلاني، **مدخل اقتصاد المؤسسة**، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020.
25. كمال محمود جبر، **التأمين وادارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الاكاديميين للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
26. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
27. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح لمطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
28. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
29. مليكة زغيب، بوشنقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
30. محمد زامل فليح ساعدي، حكيم محمود فليح ساعدي، **التدقيق الداخلي للشركات العامة وفق معايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار عشار الأكاديمية IAG للنشر والتوزيع، بغداد، 2019.
31. محمد عبد السلام، **الأسس العلمية الحديثة في تنظيم وإدارة الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
32. محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
33. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة فالتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
34. محمد محمود الخطيب، **الاداء وأثرها على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
35. هادي التميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

36. وائل محمد، صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الفاسي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم الموزون**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

37. يوسف مسعداوي، **أساسيات في إدارة المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

❖ **المقالات**

1. صافية مصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المئوية،مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد02، العدد08، برج بوعريريج2011.
2. عمر لقمان، عباس بن العربي، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد05، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.
3. فريدة أمزال، عبد الكريم شناي، **التدقيق الداخلي كأداة لتحسين الأداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد12، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.
4. الطيب بولحيلة، بوجميعة عمر، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2013**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016.
5. نجوى فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 2**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020.
6. هواري سوسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الاداء لمؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحثين، العدد07، 2010.
7. هيثم ممدوح العبدي، نمر الحميد سلفيات، **دور الحاكمية المؤسسية لشركات لتطوير معايير التدقيق الداخلي الدولية**، مجلة دار المنظومة المجلد 19،العدد02، عمان، 2015 .

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية**

1. أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2007.
2. جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاد القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية الإنجاز القنوات،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2007.
3. جمال الدين كعواش، **تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي،** دراسة حالة ولاية جيجل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2010.
4. خلدون عودة لله، عبد لله البطوش، **دور لجان التدقيق في تحسين كفاءات التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ، عمان،2015.
5. مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية،** رسالة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،2011 .
6. نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأس مالي، دراسة تطبيقية عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين،** رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.
7. يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري،** رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة ،2007.
8. جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق التقارير المالية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية المعيار المحاسبي 1عرض القوائم المالية،** دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015
9. عامر الحاج دحو، **التدقيق الداخلي القائم على تقييم إدارة المخاطر، وانعكاساته الداخلية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،2018.
10. عبد الواحد محمد، **محاولة التقييم لحوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018 .

11. لخضر لوصيف، **نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية، دراسة عينة لشركات المساهمة SPA**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017.

12. نوال سايح ،**مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات وحوكمة الشركات في الجزائر**، دراسة استقصائية لمجموعة من شركات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

❖ **الملتقيات**

1. عبد الحكيم سعيج ،محصر مريم، **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغير والمتوسطة يومي 29- 2017/10/30 .

❖ **المراجع باللغات:**

❖ **باللغة الفرنسية:**

1- Egiyi,Modesta,Amaka, the impact of internal audit efficiency on financial performance, European review in Accounting and finance, N06, Godfrey Okoye University, Enugu,2022.

الملاحق

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort-Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	01	**12 022 090,00**	**11 642 090,00**	**380 000,00**	**650 387,50**
Immobilisations corporelles	01	**10 637 197 217,96**	**5 574 046 360,43**	**5 063 150 857,53**	**5 657 203 900,66**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	**848 815 576,81**	**0,00**	**848 815 576,81**	**711 099 739,52**
Immobilisations financières	03	**6 827 500 000,00**	**1 892 698,49**	**6 825 607 301,51**	**6 827 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	**212 748 776,56**	**0,00**	**212 748 776,56**	**209 670 014,45**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**18 538 283 661,33**	**5 587 581 148,92**	**12 950 702 512,41**	**13 406 124 042,13**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	**241 945 918,99**	**(72 740 343,27)**	**169 205 575,72**	**163 577 152,96**
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés	06	**1 570 715 393,12**	**(711 374 101,49)**	**859 341 291,63**	**942 939 518,40**
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	**1 968 058 276,37**	**0,00**	**1 968 058 276,37**	**1 885 287 771,14**
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		**3 780 719 588,48**	**(784 114 444,76)**	**2 996 605 143,72**	**2 991 804 442,50**
TOTAL GENERAL ACTIF		**22 319 003 249,81**	**(6 371 695 593,68)**	**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

الملحق 02

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Entreprise Portuaire de Djen Djen – Direction des Finances & Comptabilité – Wilaya Jijel

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 633 968 748,35	9 595 517 522,14
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(26 580 000,92)	(34 794 805,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		608 928 337,15	556 472 734,80
Produits comptabilisés d'avance à long terme		221 225 100,07	235 124 996,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**09**	**887 283 937,37**	**851 231 606,30**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 962,39
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		653 600 777,63	624 743 072,92
Autres dettes courantes		215 371 176,86	233 353 464,40
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III	**10**	**994 873 325,21**	**1 115 353 439,78**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort-Prov.	2021 Net	2020 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	01	**11 762 190,00**	**11 477 190,00**	**285 000,00**	**380 000,00**
Immobilisations corporelles	01	**10 698 038 621,64**	**6 206 916 072,93**	**4 491 122 548,71**	**5 063 150 857,53**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 691 873 966,26	1 112 208 446,96	579 665 519,30	713 377 410,21
Installations, machines et outillage		3 146 973 992,60	2 254 438 249,63	892 535 742,97	1 095 441 158,37
Matériel de transport		5 797 468 986,35	2 789 408 014,72	3 008 060 971,63	3 245 244 006,17
Autres immobilisations corporelles		61 721 676,43	50 861 361,62	10 860 314,81	9 088 282,78
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	**1 258 378 985,55**	**0,00**	**1 258 378 985,55**	**848 815 576,81**
Immobilisations financières	03	**7 482 500 000,00**	**(0,00)**	**7 482 500 000,00**	**6 825 607 301,51**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	(0,00)	326 500 000,00	169 607 301,51
Autres titres immobilisés		7 156 000 000,00		7 156 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	**261 727 339,09**	**0,00**	**261 727 339,09**	**212 748 776,56**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**19 712 407 136,28**	**6 218 393 262,93**	**13 494 013 873,35**	**12 950 702 512,41**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	**273 702 354,11**	**(105 160 446,47)**	**168 541 907,64**	**169 205 575,72**
Marchandises, Matières et fournitures		26 494,04	0,00	26 494,04	794 771,13
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		273 675 860,07	105 160 446,47	168 515 413,60	168 410 804,59
Créances et emplois assimilés	06	**1 302 589 720,67**	**(793 090 273,88)**	**509 499 446,79**	**859 341 291,63**
Clients		1 184 108 510,57	793 090 273,88	391 018 236,69	672 605 354,42
Autres débiteurs		5 526 331,70	0,00	5 526 331,70	1 487 247,88
Impôts et assimilés		112 954 878,40	(0,00)	112 954 878,40	185 248 689,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	**2 358 214 967,16**	**0,00**	**2 358 214 967,16**	**1 968 058 276,37**
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		2 008 214 967,16	0,00	2 008 214 967,16	1 618 058 276,37
TOTAL ACTIF COURANT		**3 934 507 041,94**	**(898 250 720,35)**	**3 036 256 321,59**	**2 996 605 143,72**
TOTAL GENERAL ACTIF		**23 646 914 178,22**	**(7 116 643 983,28)**	**16 530 270 194,94**	**15 947 307 656,13**

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

Passif	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 240 760 899,27	9 633 968 748,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 079 386 418,09	414 092 150,92
Autres capitaux propres – Report à nouveau		29 838 650,49	(26 580 000,92)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
PASSIF NON COURANTS	09		
Emprunts et dettes financières		17 424237,78	17 537 728,15
Impôts (différés et provisionnés)		43 093 291,27	39 592 772,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		758 057 392,35	608 9283 337,15
Produits comptabilises d'avance à long terme		207 166 858,09	221 225 100,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 025 742 779,49**	**887 283 937,37**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		68 370 667,85	125 901 370,72
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		835 262 911,73	653 600 777,63
Autres dettes courantes		207 238 372,82	215 371 176,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 110 871 952,40**	**994 873 325,21**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 530 270 194,94**	**15 947 307 656,13**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملحق 6

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Entreprise Portuaire de Djen Djen – Direction des Finances & Comptabilité – Jijel

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2022

Unité : DA

ACTIF	Note	2022 Brut	2022 Amort-Prov.	2022 Net	2021 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**13 133 616,00**	**11 730 992,28**	**1 402 623,72**	**285 000,00**
Immobilisations corporelles		**10 178 984 954,38**	**6 199 914 162,74**	**3 979 070 791,64**	**4 491 122 548,71**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 695 773 900,74	1 237 221 524,71	458 552 376,03	579 665 519,30
Installations, machines et outillage		3 144 202 393,05	2 439 123 041,08	705 079 351,97	892 535 742,97
Matériel de transport		5 290 057 162,11	2 485 358 380,81	2 804 698 781,30	3 008 060 971,63
Autres immobilisations corporelles		48 951 498,48	38 211 216,14	10 740 282,34	10 860 314,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**1 587 756 596,68**	**0,00**	**1 587 756 596,68**	**1 258 378 985,55**
Immobilisations financières		**7 482 500 000,00**	**0,00**	**7 482 500 000,00**	**7 482 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	0,00	326 500 000,00	326 500 000,00
Autres titres immobilisés		(0,00)		(0,00)	7 156 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 156 000 000,00	0,00	7 156 000 000,00	0,00
Impôts différés actif		**443 138 543,65**	**0,00**	**443 138 543,65**	**261 727 339,09**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**19 705 513 710,71**	**6 211 645 155,02**	**13 493 868 555,69**	**13 494 013 873,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**298 754 344,90**	**(115 984 895,01)**	**182 769 449,89**	**168 541 907,64**
Marchandises, Matières et fournitures		773 657,14	0,00	773 657,14	26 494,04
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		297 980 687,76	115 984 895,01	181 995 792,75	168 515 413,60
Créances et emplois assimilés		**1 793 718 225,98**	**(800 214 897,05)**	**993 503 328,93**	**509 499 446,79**
Clients		1 535 385 425,19	800 214 897,05	735 170 528,14	391 018 236,69
Autres débiteurs		5 114 808,90	0,00	5 114 808,90	5 526 331,70
Impôts et assimilés		253 217 991,89	(0,00)	253 217 991,89	112 954 878,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**4 007 941 545,29**	**0,00**	**4 007 941 545,29**	**2 358 214 967,16**
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		3 507 941 545,29	0,00	3 507 941 545,29	2 008 214 967,16
TOTAL ACTIF COURANT		**6 100 414 116,17**	**(916 199 792,06)**	**5 184 214 324,11**	**3 036 256 321,59**
TOTAL GENERAL ACTIF		**25 805 927 826,88**	**(7 127 844 947,08)**	**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملحق 06

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Entreprise Portuaire de Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2022

Unité:

Passif	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 352 647 317,36	9 240 760 899,27
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Autres capitaux propres – Report à nouveau		38 053 454,57	29 838 650,49
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 425 237,78
Impôts (différés et provisionnés)		43 464 998,46	43 093 291,27
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		897 005 918,26	758 057 392,35
produits comptabilisés d'avance à long terme		193 108 616,11	207 166 858,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 151 004 770,61**	**1 025 742 779,49**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		218 835 277,75	68 370 667,85
Autres Créditeurs		(0,00)	0,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 522 163 562,91	835 262 911,73
Autres dettes courantes		636 313 452,17	207 238 372,82
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 377 312 292,83**	**1 110 871 952,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 C 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Entreprise Portuaire de Djen Djen — Direction des Finances & Comptabilité — Wilaya de Jijel

Compte de résultats (Par nature)

	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	18	**3 272 809 941,86**	**3 976 206 879,88**
Achats consommés	11	(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations	12	(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(289 965 558,97)**	**(351 838 613,74)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**2 982 844 382,89**	**3 624 368 266,14**
Charges de personnel	13	(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
Impôts, taxes et versements assimilés	14	(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**916 796 523,76**	**1 148 496 825,20**
Autres produits opérationnels	19	44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles	15	(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**190 348 662,45**	**658 405 268,11**
Produits financiers	21	342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières	16	(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**341 934 420,86**	**324 664 256,57**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**532 283 083,31**	**983 069 524,68**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 500 226 872,61**	**5 149 897 075,48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 086 134 721,69)**	**(4 322 945 849,27)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**414 092 150,92**	**826 951 226,21**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**414 092 150,92**	826 951 226,21
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA

BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2

Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2021	2020
Chiffre d'affaires	18		
Ventes de marchandises		72 614 654,57	52 280 400,45
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 529 404 506,21	2 504 720 093,41
Autres ventes		654 688 796,76	715 809 448,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**4 256 707 957,54**	**3 272 809 941,86**
Achats consommés	11	(221 618 187,78)	(169 125 866,87)
Services extérieurs et autres consommations	12	(117 770 488,88)	(120 839 692,10)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(339 388 676,66)**	**(289 965 558,97)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 917 319 280,88**	**2 982 844 382,89**
Charges de personnel	13	(2 191 699 958,06)	(1 987 446 227,89)
Impôts, taxes et versements assimilés	14	(95 687 802,30)	(78 601 631,24)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 629 931 520,52**	**916 796 523,76**
Autres produits opérationnels	19	44 941 626,96	44 910 167,58
Autres charges opérationnelles	15	(27 789 763,58)	(56 869 632,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 706 826 849,82)	(1 554 784 439,70)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	993 375 967,53	840 296 043,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**933 632 501,61**	**190 348 662,45**
Produits financiers	21	358 916 490,49	342 210 719,60
Charges financières	16	0,00	(276 298,74)
VI- RESULTAT FINANCIER		**358 916 490,49**	**341 934 420,86**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**1 292 548 992,10**	**532 283 083,31**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(279 803 916,01)	(124 907 077,15)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		66 641 342,00	6 716 144,76
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**5 653 942 042,52**	**4 500 226 872,61**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 574 555 624,43)**	**(4 086 134 721,69)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Compte de résultats
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2022	2021
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		75 382 324,36	72 614 654,57
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 787 543 074,81	3 529 404 506,21
Autres ventes		1 037 661 012,86	654 688 796,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**5 900 586 412,03**	**4 256 707 957,54**
Achats consommés		(248 288 247,20)	(221 618 187,78)
Services extérieurs et autres consommations		(234 861 913,74)	(117 770 488,88)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(483 150 160,94)**	**(339 388 676,66)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - Ii)		**5 417 436 251,09**	**3 917 319 280,88**
Charges de personnel		(2 897 795 329,65)	(2 191 699 958,06)
mpôts, taxes et versements assimilés		(116 659 698,06)	(95 687 802,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 402 981 223,38**	**1 629 931 520,52**
Autres produits opérationnels		45 276 780,22	44 941 626,96
Autres charges opérationnelles		(35 513 841,23)	(27 789 763,58)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 664 851 042,55)	(1 706 826 849,82)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 196 439 373,49	993 375 967,53
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 944 332 493,31**	**933 632 501,61**
Produits financiers		383 937 143,00	358 916 490,49
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**383 937 143,00**	**358 916 490,49**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**2 328 269 636,31**	**1 292 548 992,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(796 799 866,96)	(279 803 916,01)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		183 925 779,88	66 641 342,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 526 239 708,74**	**5 653 942 042,52**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(5 810 844 159,51)**	**(4 574 555 624,43)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مهام مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على جوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي، حيث يعتبر التدقيق الداخلي نوع من الرقابة الداخلية على العمليات التي تقوم بها المؤسسة ويساعدها على بلوغ أهدافها والأداء المالي يعتبر مؤشر لقياس نجاح المؤسسة والتشخيص السليم لصحتها المالية. ومن أجل إبراز العالقة بين هذين المتغيرين قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة الموانئية (جيجل)، والتي تتوفر على قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بمراقبة سير عمليات المؤسسة. ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية كبيرة، وأداة من أدوات الإدارة تساعد في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية :

التدقيق الداخلي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر.

Abstract:

This study aims to know the tasks of the contribution of internal audit in improving the financial performance in the economic institution, by identifying the aspects of internal audit and financial performance, where the internal audit is considered a kind of internal control over the operations carried out by the institution and helps it achieve its objectives, and the financial performance is considered an indicator for measuring The success of the institution and the proper diagnosis of its financial health. In order to highlight the relationship between these two variables, we conducted a field study at the Port Corporation (Jijel), which has an independent internal audit department that monitors the progress of the Corporation's operations. Through our study, we have concluded that internal audit is a function of great importance, and a management tool that helps in making decisions and improving financial performance.

Keywords:

internal audit, financial performance, evaluation of financial performance, internal control, risk management.